ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية
إصدار شهري

سياسات اللاجئين في مصر والإقليم

السنة الخامسة - يونيو 2024 - العدد 60

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2024

”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

اللواء. محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

www.ecss.com.eg

رقم الإيداع: 2024/16182
الترقيم الدولي: 978-977-87432-6-5

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الخامسة - يونيو 2024
العدد 60

سياسات اللاجئين في مصر والإقليم

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الخامسة
يونيو
2024

العدد
60

المحتويـــــات

الافتتاحيـــــــــة: متطلبات التعامل مع اللاجئين في مصر 08

قضـــايا دوليـــة: 11

- أدوار الأمم المتحدة تجاه اللاجئين في الشرق الأوسط 12

قضـــايا أمن ودفـــاع 15

- تحديات اللجوء السوداني في دول الجوار الإقليمي 16
- دوافع تحول السياسة التركية إزاء تدفقات اللاجئين 19
- تأثيرات تدفقات اللاجئين على أزمات الداخل اللبناني 22
- كيف تتعامل السياسة الأردنية مع ضغوطات اللاجئين؟ 25

قضايا السياسات العامة 29

- مصر واللاجئون بين الدور التاريخي والتحديات الراهنة 30
- انعكاسات متباينة لتدفق اللاجئين على الاقتصاد المصري 33
- تقييم فاعلية المنظمات الدولية والأهلية في ملف اللجوء بمصر 36

بيـــانات وإحصائيـــات: 45

- مؤشرات أساسية حول ملف اللاجئين في مصر

متطلبات التعامل مع اللاجئين في مصر

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فرضت قضية اللاجئين في مصر نفسها على الحوار العام خلال الأشهر الأخيرة. ولم يكن هذا التأخير راجعًا إلى نفي وجود القضية، وإنما بسبب العلاقات التاريخية بين مصر والعديد من البلدان العربية التي جعلت هناك استنكارًا عامًا لتعبير "اللاجئين" و"المهاجرين"، وتفضيل تعبير "الضيوف" للتأكيد على العلاقات الخاصة بين القادمين والمصريين.

الحقيقة أن هذا الإدراك جاء متأخرًا، فقضية اللاجئين تعد واحدة من أهم القضايا التي باتت ذات طبيعة عالمية، حيث تولدت بالأساس من رحم العولمة، والتي لم تعد تتضمن انتقال السلع والبضائع والخدمات والقيم، وإنما يضاف لها البشر أيضًا. الفكر الرأسمالي الليبرالي ركز كثيرًا على حرية الانتقال بين دول العالم باعتبارها تؤدي إلى تصحيح الخلل السكاني في مناطق تراجعت فيها الزيادة السكانية، بحيث تتلقى فائضًا من هذه الزيادة في بلدان أخرى.

النتيجة أن دول العالم باتت منقسمة إلى دول مستقبلة للبشر مثل أوروبا وشمال أمريكا ومنطقة الخليج العربي، ودول أخرى مصدرة للإنسان في جنوب العالم عامة، وخاصة من شبه القارة الهندية وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. هذه العملية الكبرى للانتقال السكاني خلقت العديد من الإشكاليات ذات الطبائع السياسية والاقتصادية والثقافية وأحيانًا الاستراتيجية، ويظهر ذلك الآن بشدة على السواحل الأوروبية، والحدود

الأمريكية المكسيكية. ردود الفعل لهذه الظاهرة تراوحت ما بين المعالجة في أطر دولية أو محلية لتنظيم عمليات اللجوء بحيث يمكن تنظيمها أو منعها كلية.

مصر كانت أشبه باستثناء من القاعدة العامة، لكن الأزمة الاقتصادية والمالية فرضت مراجعة قضية الهجرة خاصة العربية والتي تزايدت في موجات كان أولها فيما سُمي موجة الربيع العربي الذي انفجرت فيه دول وتحولت من الدولة إلى الحرب الأهلية مثل سوريا واليمن والسودان، وثانيها كان نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول الأفريقية مثل إثيوبيا وجنوب السودان وإريتريا. بعض هذه النوعية من اللاجئين يتخلفون أثناء العبور بمصر في الطريق إلى أوروبا، وبعضهم يسجلون في منظومات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، وبعضهم الآخر لا ينطبق عليه هذا التسجيل، ومن ثم توجد صعوبات كبيرة في التعداد، حيث الرقم الرسمي المعلن يصل إلى 9 ملايين وافد بين لاجئ ومقيم، لكن التقديرات ترفع الرقم إلى ما يقرب من ١٥ مليون نسمة.

ويشكل تزايد أعداد اللاجئين وانتشارهم في العديد من محافظات الجمهورية ظاهرة بارزة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، ويتركز أغلبهم في منطقة القاهرة الكبرى، خاصة محافظتي القاهرة والجيزة، ومحافظات الدلتا والوجه البحري، ولا سيما الإسكندرية ودمياط، فيما ينخفض تواجدهم في محافظات الصعيد، ويندر في المحافظات الحدودية. وتُعد مصر من الدول الخمس الرئيسية المضيفة للاجئين السوريين، وفق بيانات الأمم المتحدة، على الرغم من عدم كونها دولة حدودية مع سوريا.

أسباب متعددة

يعتبر كثير من اللاجئين العرب مصر دولة استقبال مرغوبة، ولعل ذلك يعود إلى عدد من العوامل، أهمها:

- **الخدمات العامة:** يستفيد اللاجئون في مصر من الخدمات العامة المدعومة، والتي تقدمها الدولة للمواطن المصري في قطاعات الطاقة والنقل والسلع الغذائية، كما تتبنى الدولة سياسة لم شمل الأسر السورية، وعدم السماح بالعودة القسرية لسوريا، وينطبق ذلك على الدول العربية التي تعاني من صراعات مسلحة.

وتقوم الدولة المصرية أيضًا بمساواة اللاجئين السوريين في مصر في المعاملة تمامًا مع المواطن المصري فيما يتعلق بالخدمات الصحية. كما يُعفَى الطلاب السوريون في جميع مراحل التعليم من الرسوم الدراسية، فضلًا عن أن الجامعات المصرية تقبل شهادات الثانوية العامة السورية، بصرف النظر عن تاريخ الحصول عليها، الأمر الذي يُساهم في جعل معدلات التحاق أبناء اللاجئين السوريين في مؤسسات التعليم المصرية هي الأعلى بين الدول المضيفة لهم.

- **البعد الاقتصادي:** على الرغم من المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري، فإن ثمة فرصًا واعدة كامنة في قطاعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما دفع عددًا من اللاجئين العرب إلى العمل في هذين المجالين، خاصة السوريين منهم الذين نجحوا في تشييد العديد من المحلات التي تقدم الوجبات الغذائية والمأكولات والحلوى السورية، والتي انتشرت بشكل مكثف في العديد من مدن المحافظات المصرية التي تمثل مناطق تمركزهم، سواء في السادس من أكتوبر أو الشيخ زايد أو العبور. فضلًا عن انخراطهم في الأعمال اليدوية والمنزلية والأعمال الحرفية، وهو ما جعل محافظة دمياط تحتل المرتبة الثالثة في عدد اللاجئين السوريين لاعتماد اقتصادها على صناعة الأثاث.

- **البعد المجتمعي:** على عكس ما تقوم به دول الجوار لسوريا فإن استضافة مصر للاجئين من السوريين لا تتم من خلال تجميعهم في معسكرات، بل يتم إدماجهم في المجتمع المصري نظرًا للصلات التاريخية الوثيقة

التي تربط بين الشعبين والتي جمعتهما الوحدة المصرية السورية في فترة زمنية سابقة. وفي ظل قدرة الهوية المصرية على استيعاب كافة الهويات الأخرى وصهرها؛ فإن الحفاظ على الخصوصية المصرية ومنع تغلغل القيم السلبية مع موجات اللاجئين القادمة من بيئات صراعية معقدة إلى داخل المجتمع المصري تصبح ضرورة حتمية.

متطلبات التقنين

إن تقنين أوضاع هؤلاء اللاجئين في مصر سيحول دون نقل الخلافات الفكرية والمذهبية إلى دولة الاستقبال، بما يحول أيضًا دون استغلالهم من قبل أطراف الصراع في بلدانهم الأصلية، كما أن هذا التقنين من قبل المجالس التشريعية سيسهم في وضع تصور متكامل لكيفية توفير الخدمات العامة لهم من مسكن وتعليم وفرص عمل ورعاية صحية، فضلًا عما يمكن من فرص نحو التشبيك بين الدول المضيفة للاجئين والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال لمساعدتها في تنمية قدراتها وتزويدها بالمقومات الداعمة لهذا الغرض.

يتطلب ذلك الأمر توجيه مساعدات مباشرة لحكومات الدول المضيفة ومنها مصر التي تتحمل عبئًا كبيرًا، بما يمكنها من بناء مدارس ومستشفيات تستوعب اللاجئين العرب -خاصة السوريين- باعتبارهم النسبة الأكبر في ظل تركيز منظمات الأمم المتحدة على تقديم تمويلها المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

ختامًا، إن الملاحظ على حركة اللاجئين العرب أن أكثرها عددًا يأتي من الدول التي كانت تربطها بمصر علاقات خاصة، فاللاجئون السودانيون المقدرون بحوالي خمسة ملايين نسمة ليسوا فقط نتاج الحرب الأهلية الحالية وإنما أيضًا لروابط قانونية قديمة منذ كانت السودان ومصر دولة واحدة تحت قيادة التاج الملكي المصري. استقلال السودان عام ١٩٥٦ لم يغير كثيرًا من الروابط المصرية السودانية، وظل حق الدخول إلى مصر بدون تأشيرة دخولًا قائمًا في معظم الأوقات. وينطبق الأمر أيضًا على سوريا، حيث يُقدر اللاجئون منها بثلاثة ملايين بعضهم مكث في مصر حتى بعد انتهاء الوحدة المصرية السورية في إطار الجمهورية العربية المحتلة (1958 - 1961). وإلى حد كبير، فإن اللجوء اليمني إلى مصر وقدره حوالي مليون نسمة جاء في كثير منه إبان العلاقات المصرية اليمنية الخاصة خلال الستينيات من القرن العشرين.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضـــايا دوليـــة

- أدوار الأمم المتحدة تجاه اللاجئين في الشرق الأوسط.

أدوار الأمم المتحدة تجاه اللاجئين في الشرق الأوسط

تتعـدد الأدوار التـي تلعبهـا الأمـم المتحـدة، وتحديـدًا "المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـئون اللاجئيـن"، تجـاه اللاجئين فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، وذلـك فـي كل مرحلـة مـن مراحـل اللجـوء أو النـزوح. وهـي الأدوار التـي تـدور حـول توفيـر الحمايـة والمسـاعدات الحيويـة خلال حـالات الطـوارئ، والمطالبـة بتحسـين قوانيـن وأنظمـة اللجـوء لضمـان حقـوق اللاجئيـن، والمسـاعدة فـي إيجـاد حلـول طويلـة الأجـل كـي يتمكنـوا مـن العـودة إلـى ديارهـم، بجانـب ضمـان حصـول عديمـي الجنسـية علـى جنسـية مناسـبة تمكنهـم مـن التمتـع بالحقـوق الأساسـية مثـل التعليـم والرعايـة الصحيـة، وغيـر ذلـك.

د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أدوار متعددة

يمكن تسليط مزيد من الضوء على الأدوار التي تلعبها الأمم المتحدة في الشرق الأوسط من خلال النقاط التالية:

- **مراقبة أوضاع اللاجئين والمدنيين:** تراقب المفوضية أوضاع اللاجئين والنازحين في عدد من دول الشرق الأوسط للوقوف على مستويات العنف وحجم الخسائر والضرر الناجم والمخاطر الإنسانية المحتملة، ولا سيما في المناطق التي يصعب على منظمات الإغاثة الوصول إليها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك "أم درمان" في ولاية الخرطوم والتي تستضيف أكثر من 12 ألف لاجئ وأكثر من 54 ألف نازح داخليًا. وعليه، هدف فريق المفوضية إلى التواصل مع معتمدية اللاجئين في السودان وبعض المنظمات الإنسانية لتحديد الوكالات الوطنية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من مجموعات محلية يمكنها تقديم الدعم والإمدادات، بجانب الدعوة إلى سلامة المدنيين وإلى وجود ممرات آمنة لوكالات الإغاثة حتى تتمكن من تقديم الدعم والإمدادات ووقف القتال. وبشكل عام، توجد فرق تابعة للمفوضية في ولايات البحر الأحمر وولايات الشمال والنيل الأبيض والنيل الأزرق والقضارف وكسلا، حيث يتواجد مئات الآلاف من اللاجئين في البلاد.

- **عقد شراكات لإلحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس:** تهدف الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة باللاجئين إلى مجابهة تسرب اللاجئين والنازحين داخليًا من التعليم، ولذا تعددت الجهود ذات الصلة، والتي كان منها على سبيل المثال، الاتفاق الذي وقعته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومؤسسة التعليم فوق الجميع في إبريل 2024 لمدة خمس سنوات في الدوحة لمواجهة التحدي العالمي للأطفال خارج المدرسة، ولدعم وتعزيز وحماية حق الأطفال والشباب في التعليم، وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم ذي الجودة للأطفال الأكثر ضَعفًا، وبخاصة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، تأسيسًا على نجاح تسجيل أكثر من 1.6 مليون طفل خارج المدرسة في 14 دولة حول العالم منذ عام 2012.

- **وضع خطط للاستجابة الإقليمية وتقييمها المستمر:** تضع الأمم المتحدة، وتحديدًا المفوضية، استراتيجيات إقليمية للاجئين، وإن كان من أمثلتها "الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات"، والتي يتم مراجعتها بشكل دوري، ومن أمثلتها المراجعة الاستراتيجية الإقليمية لعام 2024 في الشأن السوري، حيث يتواجد أكثر من 6.1 ملايين لاجئ. ففي مارس 2024، دخلت الأزمة السورية عامها الرابع عشر، والذي يُنذر بتزايد احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم، بينما يستمر التمويل المخصص لدعمهم في الانخفاض؛ إذ تقدر احتياجات الفئات السكانية والمؤسسات المتضررة من الأزمة السورية في تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق بنحو 4.9 مليارات دولار أمريكي. وقد لفتت الأمم المتحدة إلى تراجع قدرات السلطات الوطنية والمحلية في تلك البلدان على الاستجابة لاحتياجات اللاجئين المتزايدة في ظل: ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وانخفاض قيمة العملة.

- **تسليط الضوء على احتياجات الدول:** تسلط الأمم المتحدة الضوء على أعداد اللاجئين واحتياجاتهم في البلدان المضيفة، وتُصْدِر -في هذا الصدد- تقارير دورية وإحصائيات رسمية. فعلى سبيل المثال، لفتت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين إلى وجود أكثر من 317 ألف لاجئ سوداني في مصر، وارتياد أكثر من 30 ألف طفل سوداني لاجئ المدارس العامة والخاصة في مصر والتي استقبلت ثاني أكبر عدد من اللاجئين من السودان. وفي هذا الإطار، تعمل المفوضية مع السلطات وشركائها المحليين لمساعدة الوافدين الجدد من السودان، وإن لفتت إلى قدرتها على تلبية 31% فقط من احتياجاتها التمويلية الإجمالية لعام 2024؛ لتتسع بذلك الفجوة بين الاحتياجات الإجمالية والمساعدات المتاحة.

- **تشجيع العمل الخيري الإسلامي:** اتجهت المفوضية، وفقًا لضوابط الشريعة الإسلامية، إلى العمل مع مختلف المنظمات الإسلامية لتنويع مصادر التمويل لدعم اللاجئين في البلدان الإسلامية، لا سيما أن 50% من اللاجئين ينحدرون من دول تتمتع بعضوية منظمة التعاون الإسلامي أو يقيمون فيها. وعليه، فإن العمل الخيري الإسلامي يعد أحد مصادر التمويل التي تساعد المفوضية في دعم بعض حالات اللجوء التي تعاني نقصًا حادًا في ميزانياتها اللازمة.

ووفقًا للتقرير السنوي للعمل الخيري الإسلامي، فإن حوالي 2 مليون لاجئ ونازح داخليًا في 23 دولة استفادوا من المساهمات التي تلقّاها صندوق الزكاة للاجئين في 2023 على سبيل المثال. هذا، وتعددت الدعوات الرامية إلى تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي وحسن توظيف الزكاة والصدقة لدعم جهود الاستجابة الإنسانية لأزمات النزوح القسري في منطقة الشرق الأوسط.

- **تقديم المساعدات النقدية للاجئين:** تُقدِّم المفوضيةُ منذ ما يزيد على عقد الدعمَ لعشرات الآلاف من الأسر الأكثر ضعفًا في الأردن ولبنان من خلال برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض. ومما يجدر ذكره أن المفوضية، تحقيقًا لهذا الغرض، قد تعقد اتفاقيات شراكة مع بعض دول الشرق الأوسط وتحديدًا مع صناديقها السيادية، ومن أمثلة ذلك الاتفاق الذي وقعته المفوضية في 24 مايو 2022 مع صندوق قطر للتنمية بقيمة 2 مليون دولار أمريكي لتقديم مساعدات نقدية لمدة شهرين لما يقرب من 24 ألف لاجئ سوري (10,700 لاجئ في الأردن، و17 ألفًا آخرين في لبنان خلال شهري أبريل ومايو 2022). ولا شك أن تلك المساعدات النقدية تسهم في إمداد اللاجئين باحتياجاتهم الأساسية من مأوى وطعام ودواء.

- **افتتاح مراكز لتسجيل اللاجئين:** تفتتح المفوضية مراكز لتسجيل اللاجئين للوقوف على أعدادهم وحصر احتياجاتهم بدقة وتقديم الدعم اللازم لهم. ومن الأمثلة على ذلك، افتتاح مركز تسجيل جديد في مدينة أربيل بإقليم كردستان العراق في 5 مايو 2023 بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان ووزارة الداخلية العراقية، وهو المقر الذي برزت أهميته لكونه مقرًا شاملًا لخدمات التسجيل والحماية، مما يسمح للمفوضية بالحصول على بيانات حيوية تُمكّنها من إصدار وثائق اللجوء ودعم اللاجئين وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة، بجانب مساعدة اللاجئين في التعرف على الخدمات الإنسانية المقدمة والحصول على المساعدة القانونية عند الحاجة. كما يمكن للنساء والأطفال الناجين من العنف الحصول على خدمات نفسية واجتماعية متخصصة. كما يستضيف مركز التسجيل أيضًا كيانات حكومية كمديرية الإقامة في أربيل كي تمكن اللاجئين من تأمين تصاريح الإقامة الإنسانية الخاصة بهم، وهي الوثائق التي تقدمها السلطات لطالبي اللجوء واللاجئين، والتي شملت بالفعل نحو 24 ألف لاجئ شهريًا لتنظيم أوضاعهم القانونية في إقليم كردستان العراق والوصول إلى الخدمات العامة.

- **الدعوة لتقديم حلول عاجلة للاجئين والمهاجرين العالقين:** تُولِي المفوضية اهتمامًا خاصًا بالمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في بعض دول الشرق الأوسط ممن علقوا في ظروف مزرية في أعقاب ترحيلهم إلى مناطق نائية. ومن الأمثلة على ذلك تونس في يوليو 2023، حيث علق مئات من المهاجرين واللاجئين في مناطق حدودية نائية بالقرب من ليبيا والجزائر. وقد تابعت المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة الجهود التي بذلها الهلال الأحمر التونسي والليبي على صعيد تقديم المساعدات الإنسانية لمئات الأشخاص في المناطق الحدودية، بجانب تحديد الأشخاص الذين يحتاجون للحماية الدولية، وإتاحة الفرصة لهم للوصول إلى سبل اللجوء.

- **الزيارات المتكررة لبعض الدول المضيفة:** يُجري المفوض السامي للمفوضية "فيليبو غراندي" زيارات دورية إلى بعض الدول المضيفة للاجئين، ومن ذلك زيارته في 30 مايو 2023 إلى مصر، والتي وجه فيها دعوة دولية لدعم الأشخاص المضطرين لمغادرة السودان من ناحية، ودعم البلدان المضيفة لهم من ناحية ثانية. فحتى تاريخ تلك الزيارة، بلغ إجمالي عدد الفارين من الصراع الدائر ممن اتجهوا إلى مصر أكثر من 170 ألف شخص منذ نشوب النزاع في 15 أبريل 2023، حيث اضطر أكثر من 345 ألف شخص للفرار من السودان، وتستضيف مصر أكثر من نصفهم.

ختامًا، فإن دور الأمم المتحدة تجاه اللاجئين إنما يدور حول دعمهم من خلال إتاحة المعلومات والتعلم، والحرص على تواصلهم مع أقاربهم، والتفاعل مع الحكومات المضيفة، ودعم رحلة اللاجئين إلى بر الأمان وفي مخيمات توطينهم المؤقتة، وعملية الإدماج ما بعد التوطين في البلدان المضيفة، وغير ذلك. بيد أن الدور الأممي على أهميته لا يكفي لتلبية احتياجات اللاجئين بالنظر إلى تزايد أعدادهم، وتنوع احتياجاتهم، وطول فترات إقاماتهم، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية للبلدان المضيفة التي قد لا تحظى بالدعم التمويلي الكافي الذي يمكنها من سداد الفجوة التمويلية في بعض الحالات.

قضـــايا أمن ودفـــــاع

- تحديـات اللجـوء السـوداني فـي دول الجـوار الإقليمـي
- دوافـع تحـول السياسـة التركيـة إزاء تدفقـات اللاجئيـن
- تأثيـرات تدفقـات اللاجئيـن علـى أزمـات الداخـل اللبنانـي
- كيـف تتعامل السياسة الأردنية مع ضغوطات اللاجئين؟

تحديات اللجوء السوداني في دول الجوار الإقليمي

بعد مرور نحو أكثر من عام على اندلاع الحرب السودانية، تتفاقم أعداد اللاجئين السودانيين الذين فروا من ويلات الحرب بحثًا عن مناطق آمنة، حيث كانت دول الجوار السوداني المقصد الرئيسي لأولئك اللاجئين لاعتبارات جغرافية وثقافية وعرقية وتاريخية، لكن سرعان ما تحولت المناطق الآمنة للاجئين السودانيين إلى بؤرة من الأزمات في ظل تراجع الدعم الدولي، وهو ما فاقم من حجم المخاطر والتحديات، ليس فقط التي يواجهها اللاجئون السودانيون، وإنما كذلك الدول المُضيفة، وهو ما يدفع للتساؤل حول تأثير الحرب السودانية على أزمة اللاجئين في الإقليم؟

بسمة سعد
باحثة في برنامج قضايا الأمن والدفاع
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مسارات اللجوء

مع اتساع دائرة الحرب السودانية، اتخذ اللاجئون السودانيون البالغ عددهم نحو 2.6 مليون شخص، وفق المفوضية السامية لشئون اللاجئين، عدة مسارات للجوء، هي كالتالي:

- **مصر:** تُعد مصر وجهة رئيسية للاجئين السودانيين، حيث تكشف أحدث الإحصاءات عن احتضان القاهرة نحو 500 ألف لاجئ سوداني منذ بداية الحرب حتى مايو 2024، لينضموا إلى 5 ملايين لاجئ سوداني تحتضنهم القاهرة قبل اندلاع الحرب. وبينما يبلغ إجمالي عدد اللاجئين والمهاجرين في مصر نحو 9 ملايين شخص، يُشكل السودانيون العدد الأكبر بنحو 4 ملايين.

- **تشاد:** قبل اندلاع الحرب السودانية، كانت تشاد تستضيف حوالي 400 ألف لاجئ من السودان، لكن عقب الحرب فرّ أكثر من 754.000 سوداني وكذلك تشادي مقيمين سابقًا في دارفور إلى شرق تشاد، حيث دخلوا عبر أكثر من 32 نقطة دخول، ويتمركز 45.4% منهم في 11 منطقة في مقاطعات شرق إنيدي ووادي وسيلا ووادي فيرا، وذلك وفق آخر إحصاءات صادرة في مايو 2024. هذا بينما تستضيف تشاد في المجمل نحو 1.1 مليون لاجئ من جنسيات مختلفة.

- **ليبيا:** يتوافد يوميًا على ليبيا نحو 1500 لاجئ في المتوسط، بينما يبلغ إجمالي عدد اللاجئين السودانيين أكثر من 60 ألف لاجئ حتى مايو 2024، يتمركز أغلبهم في مدينة الكفرة، حيث تحتضن الأخيرة وحدها نحو 40 ألف لاجئ سوداني، يصلون إلى ليبيا عبر طريقين، أحدهما: من مصر عبر طبرق، والآخر: من تشاد عبر سبها والقطرون، مثلما جاء على لسان رئيس برنامج الحد من الهجرة غير الشرعية مالك الديجاوي.

- **إثيوبيا:** تعد إثيوبيا واحدة من أكبر تجمعات اللاجئين والنازحين داخليًا على مستوى العالم، حيث تستضيف أديس أبابا أكثر من 53,500 لاجئ سوداني في مخيمات تقع في منطقتي أمهرة وبني شنقول جوموز حتى 23 مايو 2024، وفق المفوضية السامية لشئون اللاجئين.

- **جنوب السودان:** بلغ عدد اللاجئين السودانيين في جنوب السودان منذ اندلاع الحرب حتى أبريل 2024 حوالي 640,000 شخص، بما في ذلك العائدون إلى بلادهم، حيث تستقبل جوبا يوميًا نحو 1800 سوداني، وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

- **أفريقيا الوسطى:** منذ اندلاع الحرب السودانية وحتى 20 مايو 2024، تم تسجيل وصول 30,806 لاجئين سودانيين إلى أفريقيا الوسطى، شمل 24,648 لاجئًا سودانيًا و6,158 عائدًا من أفريقيا الوسطى.

- **أوغندا:** استقبلت أوغندا خلال الفترة (2023 - 9 أبريل 2024) 30,000 لاجئ سوداني، بما في ذلك أكثر من 14,000 منذ بداية العام 2024، بخلاف احتضانها أكثر من مليون لاجئ.

تحديات مزدوجة

واجهت دول الجوار السوداني أزمات معقدة ومركبة مع تدفق اللاجئين السودانيين، ولا سيما مع ضعف الاستجابات الدولية التي تغفل احتمالية تجاوز هذه التحديات حدود دول الجوار لتعبر البحار وتصل إلى قلب أوروبا، ومن أبرز التحديات ما يلي:

- **أزمات إنسانية واقتصادية مركبة:** مع التدفق المستمر واليومي للاجئين السودانيين، إلى جانب تراجع معدل الدعم الدولي، يزداد الوضع الإنساني للاجئين سوءًا، وإن كان بنسب متفاوتة من دولة مُضيفة لأُخرى، وذلك بعدما أوضحت المفوضية الأممية لشئون اللاجئين في بيان صادر في أبريل 2024، أن مستوى التمويل منخفض بشكل حرج، بعدما غطى التمويل المتوفر 7% فقط من الاحتياجات المدرجة في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين لعام 2024، وهو ما تسبب في تفاقم معدل انعدام الأمن الغذائي، وتدني مستوى الرعاية الصحية وغياب مسكن مناسب وفرص عمل جيدة.

ومن ثَمّ يزداد وضع اللاجئين سوءًا، وهو ما كان سببًا في نشوب حالة من الغضب داخل المخيمات في عدد من الدول المُضيفة، كالتي اندلعت في مخيمات اللاجئين في تشاد في 22 مايو 2024، إثر توقف الدعم الإنساني المقدم من الأمم المتحدة نتيجة وقف التمويل، والتي دفعت كذلك نحو 3 آلاف لاجئ سوداني للفرار من المخيمات في إثيوبيا في 4 مايو 2024 احتجاجًا على انعدام الأمن والنقص الحاد في الغذاء وعدم كفاية الرعاية الطبية.

كما أدى تدفق اللاجئين السودانيين إلى تفاقم خطورة الأزمات الاقتصادية للدول المُضيفة. فعلى سبيل المثال، تنفق مصر أكثر من 10 مليارات دولار سنويًا على استضافة 9 ملايين وافد ما بين لاجئ ومقيم، وفقًا لرئيس الوزراء د. مصطفى مدبولي، ناهيك عن ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كما أن هناك خطورة من تسبب اللاجئين في انتشار الأمراض والأوبئة في البلدان المُضيفة، كالملاريا وأمراض الجهاز التنفسي، في خضم تردي الخدمات الصحية المقدمة للاجئين، ناهيك عن هشاشة الأنظمة الصحية لبعض الدول.

- **تفاقم المخاطر الأمنية:** هناك حزمة من التحديات/المخاطر الأمنية المرتبطة بتدفق اللاجئين السودانيين في دول الجوار السوداني، **أولها:** أن التدفق المستمر للاجئين مع هشاشة الحدود السودانية المشتركة مع بعض دول الجوار، يسمح بانخراط عناصر خارجة عن القانون ضمن تدفقات اللاجئين، حيث يمكن أن تقوم بتنفيذ عمليات تخريب في الدول المضيفة أو قد تكون عناصر مؤهلة للاستقطاب من قبل جماعات التمرد المسلحة. فلطالما كانت الحدود الثلاثية بين السودان وليبيا وتشاد سهلة الاختراق، بما يسمح بتنامي نشاط عمليات التهريب والاتجار غير المشروع، إلى جانب توظيف جماعات التمرد المسلحة البعد القبلي في ضخ دماء جديدة في صفوفها، بما يعزز وزنها العسكري والسياسي في توازنات القوى. **ثانيها:** تعرض اللاجئين السودانيين لعمليات عنف تتنوع ما بين اغتصاب وقتل واعتقال، ولا سيما الفئات المستضعفة (المرأة والطفل) باعتبارهما يمثلان النسبة الأكبر من عدد اللاجئين. فعلى سبيل المثال، أشارت تقارير إلى أنه خلال الفترة (ديسمبر 2023 - يناير 2024)، تعرضت أربع فتيات سودانيات على الأقل للاغتصاب على يد جماعات إثيوبية مسلحة، كما تم تسجيل عمليات سطو مسلح في مايو في معسكري كومر وأولالا في إثيوبيا، دخل على إثرها اللاجئون في اعتصام للأسبوع الرابع مطالبين بالترحيل إلى مكان آمن، كما فرّ أكثر من 7 آلاف لاجئ سوداني من معسكر كومر. **ثالثها:** تحول اللاجئين السودانيين إلى عناصر مستهدفة للتجنيد قبل الجماعات الإرهابية، حيث قد تتحول مخيمات اللاجئين إلى بيئة حاضنة للفكر المتطرف والإرهاب، على غرار مخيم الهول للاجئين في سوريا، وهو ما يُنذر بتمدد النشاط الإرهابي إلى مناطق تمركز اللاجئين بما يُهدد من أمن الدول المُضيفة.

- **تدفق اللاجئين نحو أوروبا:** يعد تدفق اللاجئين نحو أوروبا أحد المخاطر الرئيسية الناجمة عن تفاقم أزمة اللاجئين السودانيين، وهو ما حذّر منه المفوض الأممي لشئون اللاجئين فيليبو غراندي، كان آخرها في 13 أبريل 2024، مُشيرًا إلى أن عدم توفير مساعدات إنسانية كافية للسودانيين، سيدفعهم للبحث عن مناطق آمنة تتجاوز دول الجوار لتصل إلى أوروبا، في ظل انتشار جماعات الجريمة المسيرة لعمليات الهجرة غير المشروعة من أفريقيا إلى أوروبا.

ورصدت المفوضية الأممية لشئون اللاجئين خلال الفترة بين يناير 2023 و12 أبريل 2024 زيادة تحركات اللاجئين السودانيين إلى أوروبا، مع تسجيل وصول 6000 لاجئ سوداني إلى إيطاليا من تونس وليبيا، حيث تحولت الدولتان من دولتي مقصد لدولتي عبور نحو أوروبا، وهو ما يفسر تضاعف عدد اللاجئين السودانيين في تونس من 513 لاجئ في يناير 2023 إلى 5.850 لاجئ في يناير 2024، وفق مفوضية اللاجئين في تونس.

ختامًا، ساهم تفاقم أعداد اللاجئين السودانيين في إثقال كاهل الدول المُضيفة بمزيج من التحديات. كما أن ازدواجية معايير المجتمع الدولي في التعامل مع أزمة اللاجئين السودانيين، يكشف عن قصور في قراءة المخاطر الناجمة عن تفاقم هذه الأزمة والتي قد تُلقي بظلالها على أمن أوروبا. وتكشف الإحصائيات الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارة الهجرة التركية عن تراجع مستمر في أعداد اللاجئين. فبحلول نهاية عام 2021، بلغت أعداد اللاجئين السوريين المتمتعين بوضع "الحماية المؤقتة" داخل تركيا نحو 3,7 ملايين لاجئ. فيما تشير أحدث الإحصائيات الصادرة في مايو 2024 إلى أن تركيا تستضيف حاليًا نحو 3,115 ملايين لاجئ سوري، بما يعني انخفاض الأعداد بواقع ما يزيد على 600 ألف لاجئ، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول طبيعة ودوافع تغيرات السياسة التركية تجاه اللاجئين.

دوافع تحول السياسة التركية إزاء تدفقات اللاجئين

طرأت على السياسة التركية إزاء أزمة اللاجئين تحولات متعددة على مدار أكثر من عقد. فمع اندلاع الأزمة السورية عام 2011، توجهت أعداد متزايدة من السوريين إلى الحدود التركية هربًا من الحرب في بلادهم، وهو ما قوبل بإعلان تركيا تبني سياسة "الباب المفتوح". إلا أن ثمة تطورات محلية وإقليمية غيرت من تلك السياسة، ودفعت تركيا إلى سياسات بديلة تتراوح بين تشجيع اللاجئين نحو "العودة الطوعية" إلى بلادهم، أو تشديد الإجراءات الخاصة بإقامتهم، وتقييد تحركاتهم وصولًا إلى ترحيل من تصفهم بـ"المخالفين".

نوران عوضين
باحثة ببرنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تبدل النهج

عمدت الحكومة التركية خلال السنوات اللاحقة لاندلاع الأزمة السورية إلى الترويج لسياسة "الباب المفتوح"، عبر تبني خطاب إنساني يدور مضمونه حول كون اللاجئين ضيوفًا لدى أنقرة. مع ذلك، فرضت الحكومة، في بعض الأوقات، إجراءات تقييدية نتيجة ما تسبب به تنامي أعداد اللاجئين من توترات محلية بالولايات التركية، ولا سيما القريبة من الحدود مع سوريا.

مع تفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية في أوروبا خلال العام 2015، توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مع تركيا، في مارس 2016، من شأنه وقف موجات الهجرة غير الشرعية الكثيفة التي تمر عبر تركيا برًا وبحرًا في طريقها إلى أوروبا، مقابل أن تحصل أنقرة على مساعدات مالية تقدر بنحو 6 مليارات دولار مخصصة لتحسين حياة اللاجئين السوريين في تركيا. وخلال العام نفسه، تحدث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن تجنيس اللاجئين السوريين، وإدماجهم في المجتمع، ودورهم في تنمية الاقتصاد التركي.

تبعًا لذلك، منحت الحكومة التركية، بناءً على طلب من المفوضية العليا للاجئين والاتحاد الأوروبي، بطاقة "الحماية المؤقتة"، والمعروفة باسم "كيملك"، لغالبية اللاجئين السوريين. فيما وفرت إدارة الهجرة التركية، في بعض الحالات، "بطاقة السياحة"، والتي يتطلب تجديدها كل ثلاثة أو خمسة أشهر. وفي حال عدم الالتزام بذلك أو عدم امتلاك أي من البطاقتين، يتم ترحيل اللاجئ.

في الوقت نفسه، ارتبطت قضية اللاجئين بالعمليات العسكرية التي أجرتها تركيا في شمال سوريا. فعلى الرغم من أولوية هدف تطهير الحدود الجنوبية لتركيا المتاخمة مع سوريا من تهديدات "وحدات حماية الشعب الكردية" التابعة لـ"قوات سوريا الديمقراطية"، روج الجانب التركي أن من شأن هذه العمليات أن توفر ملاذًا آمنًا للاجئين.

لكن نتيجة لتنامي الرفض الشعبي للاجئين، اتجهت الحكومة نحو التراجع عن سياسة قبول اللاجئين، خاصة في ضوء التوظيف الانتخابي لقضية اللاجئين، سواء من جانب الحكومة أو المعارضة. ففي تصريح أدلى به الرئيس التركي قبل عقد انتخابات البلدية التركية، عام 2019، قال: "نريد من إخواننا وأخواتنا من اللاجئين أن يعودوا إلى أرضهم ومنازلهم، لا يمكننا أن نبقي 3.5 ملايين شخص هنا إلى الأبد". تزامن ذلك مع اتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات، منها: إغلاق العديد من مخيمات اللاجئين، وممارسة التشدد في منح تصاريح العمل، والتضييق على منح تراخيص الأنشطة التجارية، ومنع اللاجئين من التنقل عبر الولايات إلا بعد الحصول على إذن سفر أمني قبيل المغادرة.

بحلول مايو 2022، أعلن الرئيس التركي عن تحضير حكومته مشروعًا يتيح "العودة الطوعية" لمليون لاجئ سوري، موضحًا أن هذا المشروع سيتم تنفيذه بعدد من المناطق الآمنة في شمال سوريا، متضمنًا كل احتياجات الحياة اليومية الأساسية، وبمشاركة منظمات مدنية تركية ودولية. وفي أكتوبر 2022، كشفت وزارة الداخلية التركية عن عودة أكثر من نصف مليون سوري إلى بلادهم طوعًا، بينما رحّلت السلطات ما يقرب من 20 ألفًا بسبب "قضايا أمنية".

خلال الانتخابات التركية الأخيرة، اكتسبت قضية إعادة اللاجئين أهمية متزايدة؛ حيث كانت من ضمن الملفات ذات الأولوية في برامج وخطب المرشحين الانتخابية. ففي حين اتفقت معظم البرامج الانتخابية على ضرورة إعادة اللاجئين في تركيا إلى بلدانهم الأصلية، اختلفوا في توقيت وكيفية تحقيق هذا الأمر.

في هذا الإطار، اعتبرت بعض البرامج مسألة تطبيع العلاقات مع سوريا من ضمن الإجراءات الضرورية لتسهيل عودة اللاجئين، وهو ما مضت في تنفيذه بالفعل الحكومة التركية منذ منتصف عام 2022، إذ أجرى الجانبان التركي والسوري، برعاية روسية، محادثات بشأن إعادة العلاقات الثنائية، وكانت قضية اللاجئين، بحسب وزير الخارجية التركي السابق، هي القضية الأولى في المفاوضات مع النظام السوري.

في أعقاب فوز حزب "العدالة والتنمية" بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، تبنت الحكومة التركية سياسات أكثر حزمًا إزاء إعادة اللاجئين. فمن جانبه، أعاد الرئيس التركي التأكيد على تزايد أعداد اللاجئين السوريين العائدين طوعًا إلى بلادهم، في ظل التقدم المُحرز بمشروع بناء منازل الطوب في المناطق الآمنة. تزامن ذلك مع إعلان وزير الداخلية التركي، في مايو

2023، عـن إطلاق حملـة ضـد الهجـرة غيـر الشـرعية، "تسـتهدف كل من يوجد بشكل غير قانوني على الأراضي التركية". وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من إطلاق تلك الحملة، رحّلت السلطات 43 ألف مهاجر غير شرعي، كما تم القبض على نحو 100 ألف مهاجر غير شرعي ومخالف لشروط الإقامة. وبحسب تقارير صحفية، تخطط وزارة الداخلية التركية مع وزارات أخرى لإعادة 200 ألف لاجئ سوري إلى بلادهم خلال عام 2024.

دوافع متعددة

يمكن الإشارة إلى وجود أربعة دوافع رئيسية وراء التحول الذي طرأ على السياسة التركية إزاء اللاجئين، وهي:

- **تنامي الرفض الشعبي للاجئين:** كان من الملاحظ خلال فترة انعقاد الانتخابات التركية، تنامي خطاب الكراهية ضد السوريين إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما برز في تعليق لوحات وإعلانات في الأماكن العامة والشوارع وأيضًا على جدران المدارس تدعو لطرد اللاجئين السوريين من تركيا، فضلًا عن تعرض العديد من السوريين لاعتداءات لفظية وجسدية بدوافع عنصرية. إذ يعتقد العديد من الأتراك أن أموال الدولة التي يجب أن تصرف على المواطنين تُمنح للسوريين، فضلًا عن منافستهم المواطنين على الخدمات العامة وسوق العمل. وبحسب استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "الديمقراطية الاجتماعية التركية-SODEV"، في فبراير 2022، يعتقد 66% من المشاركين أن السوريين يجب أن يعودوا إلى وطنهم، فيما رأى 45% من المُستطلع رأيهم أن السوريين أشخاص خطرون ويمكن أن يشكلوا تحديات بالمستقبل.
- **الأزمة الاقتصادية:** يُعزَى جزء من الحملة الشعبية الرافضة لاستمرار وجود اللاجئين إلى الأزمة الاقتصادية في تركيا، والتي تفاقمت جرّاء جائحة كورونا، وما خلفه زلزال السادس من فبراير 2023 من تداعيات كارثية. وبحسب بعض البرامج الانتخابية، وكذا العديد من الأتراك، يتحمل اللاجئون السوريون مسئولية تراجع الأوضاع الاقتصادية نتيجة إنفاق الدولة مليارات الدولارات على تقديم المساعدات وتحملها نفقات كبيرة لتأمين احتياجات اللاجئين.
- **تغييرات ديمغرافية ومجتمعية:** في أوقات سابقة، أُثيرت إشكالية متعلقة بما أحدثه تنامي أعداد اللاجئين داخل تركيا من تغييرات ديمغرافية، حين فاقت أعداد السوريين في بعض الولايات الحدودية تعداد السكان المحليين، الأمر الذي أثار تساؤلات شعبية وسياسية بشأن انعكاس استمرار استقبال اللاجئين على التركيبة العرقية والديمغرافية لبعض الولايات التركية. كما أدى تزايد أعداد اللاجئين إلى ارتفاع إيجارات العقارات وأسعار السلع والخدمات، فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الفئات التركية الأكثر ضعفًا، نتيجة لتوافر أعداد متزايدة من العمالة السورية لديهم استعداد للعمل مقابل أسعار أقل ولساعات أطول مقارنة بنظرائهم من الأتراك.
- **اعتبارات أمنية:** تنظر أنقرة إلى سياسة "العودة الطوعية" للاجئين عبر إعادة توطينهم بالمناطق الآمنة الخاضعة للسيطرة التركية في سوريا، باعتبارها أفضل وسيلة لحماية حدودها الجنوبية من التهديدات الكردية. كما أن من شأن تزايد أعداد العائدين والمُرحّلين إلى المناطق الآمنة، أن يتيح للرئيس التركي وحكومته فرصة لترويج مدى نجاح استراتيجية البلاد في ملف اللاجئين، وصواب تحركها العسكري في شمال غرب سوريا، والذي أُنشئت بفضله مناطق آمنة أتاحت أمام السوريين إمكانية العودة إلى بلادهم مجددًا، وهو ما سيوفر قاعدة يمكن للرئيس التركي الاستناد إليها عند طرحها مجددًا لخطط توسيع مساحة المنطقة الآمنة في سوريا، والتي يعد استيعاب المزيد من اللاجئين من ضمن أهدافها الرئيسية، وهو الأمر الذي سيُمكن أنقرة من ترسيخ حضورها في سوريا، ويزيد من تعقيد عملية التطبيع التركي مع النظام السوري.

ختامًـــا، من غير المتوقّع أن تتراجع الحكومة التركية عن خططها الهادفة إلى تقليل أعداد اللاجئين، خلال الفترة المقبلة، ولا سيما في ظل الموقف الشعبي الرافض لاستمرار وجودهم داخل البلاد. بعبارة أخرى، ستظل قضية اللاجئين هي التحدي الأبرز أمام الرئيس التركي، والتي ربما يلجأ إلى توظيفها خارجيًا مجددًا في سياق العلاقات التركية الأوروبية.

تأثيرات تدفقات اللاجئين على أزمات الداخل اللبناني

يُعد لبنان أحد البلدان الأساسية المتأثرة بتدفقات اللاجئين بسبب أزمات وحروب الشرق الأوسط، حيث طالت تلك التأثيرات مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية في هذا البلد. فمنذ بداية الحرب الأهلية في سوريا 2011، يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للفرد الواحد حول العالم طبقًا للمفوضية السامية لحقوق اللاجئين. ومن المتوقع أن تزداد ضغوطات اللجوء على الداخل اللبناني في ظل تزايد حدة الصراعات في المنطقة، سواء أكانت حروبًا أهلية أو حرب غزة التي نشبت في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر 2023.

سلمى عبد المنعم
باحثة ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

موجات اللاجئين

بدأت تدفقات اللاجئين إلى لبنان منذ الحرب العالمية الأولى، حيث هاجر إليها الأرمن منذ 1915 حتى عام 1940، لكن سرعان ما اندمجوا في المجتمع اللبناني، وأصبحوا لاحقًا مواطنين لبنانيين. وفي أعقاب نكبة 1948، برزت موجات أخرى من تدفقات اللاجئين الفلسطينيين، ثم لجأ العراقيون إلى لبنان في أعقاب الغزو الأمريكي لإسقاط نظام صدام حسين في العام 2003، وأخيرًا جاءت موجة كبيرة من اللجوء السوري إلى لبنان إثر اندلاع الحرب الأهلية في سوريا منذ 2011.

تختلف الأرقام والإحصائيات الصادرة حول أعداد اللاجئين في لبنان، خصوصًا حول اللاجئين السوريين لأنهم يشكلون النسبة الأكبر، فوفقًا للأرقام الصادرة عن المفوضية العليا لشئون اللاجئين يعيش في لبنان 1.5 مليون لاجئ سوري و13,715 لاجئًا من جنسيات أخرى. في حين صرح مدير عام الأمن العام اللواء إلياس البيسري في أكتوبر 2023 بأن العدد التقديري للاجئين السوريين في لبنان يصل إلى مليونين ومائة ألف، أي ما يشكل 43% من عدد المقيمين، هذا بالإضافة إلى تصريحات وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي في أبريل 2024 بأن 300 ألف سوري من أصل 2 مليون لاجئ لديهم إقامة، و800 ألف منهم فقط مسجلون لدى المفوضية العليا لشئون اللاجئين.

يؤكد هذا الاختلاف والتضارب في أرقام اللاجئين عدمَ وجود إحصاء دقيق متفق عليه لظاهرة اللاجئين في لبنان يمكن على أساسه بناء سياسات فعالة للتعامل معهم. في الوقت نفسه، تفرض تلك الأعداد من اللاجئين ضغوطات على الواقع اللبناني المثقل أساسًا بأزمات عديدة، حيث يعاني هذا البلد من الفراغ الرئاسي المستمر، وتراجع مستويات المعيشة، والنزاعات داخل مخيمات اللاجئين، وبروز الخطابات العنصرية ضد السوريين بسبب أعدادهم الكبيرة في البلاد.

تأثيرات متعددة

ارتفع معدل الفقر في لبنان أكثر من ثلاثة أضعاف، خلال العقد الماضي، إلى 44% من مجموع السكان، وفقًا لتقرير للبنك الدولي في مايو 2024، إضافة إلى 178200 لاجئ فلسطيني في لبنان تحت خط الفقر و91800 لاجئ فلسطيني فوق خط الفقر، في حين يبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى الأمم المتحدة بصفتهم لاجئين تحت خط الفقر 720 ألفًا، وعدد اللاجئين السوريين المسجلين فوق خط الفقر 780 ألفًا.

تزداد وطأة الأزمة الاقتصادية على أولئك اللاجئين في لبنان مع تدهور قيمة العملة، والاختناقات في سلاسل التوريد ونقص الوقود وزيادة أسعار المواد الغذائية مع نفاد احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ورفع الدعم عن استيراد معظم السلع الحيوية، كما ارتفعت أسعار الكهرباء، والمياه، والغاز. وزادت الأزمة الاقتصادية تعقيدًا مع التصعيد العسكري في جنوب لبنان، والحديث عن احتمالات اندلاع حرب بين إسرائيل وحزب الله إثر نشوب حرب غزة.

مع ارتفاع نسبة البطالة في لبنان إلى أكثر من 60%، ترى الحكومة اللبنانية أن ازدياد تدفق اللاجئين -خصوصًا السوريين- يزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تسبب زيادة اللاجئين تأزمًا أكبر لقطاع الكهرباء في لبنان بسبب زيادة الطلب عليه. إذ أظهرت دراسة لوزارة العمل اللبنانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أن اللاجئين السوريين يستهلكون ما يزيد على 490 ميجاوات، أي يحرمون اللبنانيين من 5 ساعات تغذية يوميًا، ويكلفون الدولة أكثر من 333 مليون دولار.

مخاطر أمنية

تزايدت المخاطر الأمنية لظاهرة اللاجئين في لبنان، حيث شهد مخيم عين الحلوة (وهو أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بلبنان) اشتباكات عنيفة في سبتمبر 2023 بلغت فيها حصيلة القتلى أربعة أشخاص، كما قتل 13 شخصًا خلال اشتباكات مماثلة في يوليو من العام نفسه، مما أدى إلى نزوح حوالي 250 شخصًا من المخيم. وتزداد المعضلة الأمنية في ظل أن الجيش اللبناني لا يدخل مخيمات اللاجئين بموجب اتفاق ضمني بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية، فيما تتولى الفصائل الفلسطينية نوعًا من الأمن الذاتي عبر قوة أمنية مشتركة.

برزت أيضًا حوادث أمنية تورط فيه لاجئون سوريون كما جرى في مقتل باسكال سليمان المسئول في حزب القوات اللبنانية في

أبريل 2024، ونقل جثمانه إلى سوريا على أيدي لاجئين سوريين، بحسب بيان للجيش اللبناني، الذي أعلن أنه اعتقل معظم المتورطين السوريين المشاركين في عملية الخطف والقتل.

ترتبط أيضًا معضلة اللاجئين بمأزق إدارة الحدود اللبنانية مع الدول المجاورة، حيث لا يملك لبنان مكاتب أمنية على الحدود، ويمثل هذا الأمر خطرًا في ظل انتشار تجارة المخدرات في سوريا. فقد كشفت صحيفة "الجارديان" البريطانية، في مايو 2021، أن عدم تأمين الحدود اللبنانية مع سوريا بصورة كاملة وانتشار مخيمات للنازحين السوريين أدى إلى تهريب المخدرات بكميات كبيرة إلى لبنان، فالحدود بين سوريا ولبنان تعاني من انعدام القانون فيها، حيث باتت مرتعًا لعمليات التهريب، إذ ينقل المهربون الحشيش والكبتاجون عبر طريق ممتد من سهل البقاع اللبناني ومدينة القصير السورية الحدودية والطرق شمالًا عبر مناطق سيطرة العلويين باتجاه ميناءَيْ اللاذقية وطرطوس.

إجراءات حكومية

أدت الأزمات الناجمة عن تفاقم أعداد اللاجئين إلى تصاعد الجدل خاصة حيال وجود اللاجئين السوريين؛ حيث دعت السلطات إلى ترحيلهم إلى بلادهم، محملين إياهم المسئولية عن الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات الجريمة. لذلك، باشرت السلطات اللبنانية تطبيق إجراءات بحقهم، على رأسها ضبط من ليس لديهم أوراق رسمية أو إقامات صالحة.

فقد قامت بعضُ البلديات اللبنانية بإصدار قرارات تحد من قدرة اللاجئين على التحرك بحرية، كما طالبت وزارة الداخلية البلديات في أبريل 2023 بإجراء مسوحات ميدانية على اللاجئين السوريين المقيمين لديها، وعدم السماح لمن لا يملكون أوراقًا قانونية باستئجار عقارات فيها.

تستند السلطات اللبنانية إلى قرار صدر عام 2019 لترحيل السوريين الذين لا يملكون أوراق إقامة شرعية، وهو ما أدى إلى تزايد حملات الترحيل والاعتقال بعد ذلك، ففي عام 2023 تم توثيق 1080 حالة اعتقال تعسفي، و763 حالة ترحيل قسري إلى سوريا، وكانت عمليات الترحيل تتم بالتنسيق مع السلطات السورية. كما بدأ الحديث عن خطة لتفكيك مخيمات السوريين، وبالتالي استأنف لبنان حملة الإعادة القسرية للسوريين، حيث عبرت دفعة من 330 سوريًا عبر معبري الزمراني بريف دمشق، وجوسيه بريف حمص. وأكدت السلطات اللبنانية أن هذه الحملة ستكون بداية مستمرة لإعادة السوريين المقيمين في لبنان بصورة شرعية وغير شرعية في بلدهم، وذلك على الرغم من كل التحذيرات التي أطلقتها العديد من المنظمات الحقوقية الدولية التي أشارت إلى أن سوريا لا تزال غير آمنة للعودة.

في مايو الماضي، أقر مجلس النواب اللبناني تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة والوزراء المختصين وقيادة الجيش والأمن العام والأمن الداخلي وأمن الدولة، بغرض التواصل مع الجهات الدولية والإقليمية، والحكومة السورية، لوضع برنامج زمني لإعادة النازحين الذين وصلوا إلى البلاد بطريقة غير شرعية، وشدد المجلس على ضرورة ضبط الحدود، وحصر الدخول بالمعايير الشرعية.

ولا يعد اللاجئون وحدهم المسئولين عن تفاقم الأوضاع المعيشية والأمنية في لبنان برغم الخطابات العنصرية التي تُحمّلهم المسئولية عن تدهور الأوضاع والتي تُطالب بإعادتهم قسريًا إلى سوريا، حيث تعاني الحكومة اللبنانية من مشكلات عديدة في تحسين وحوكمة إدارة البلاد، فتدفقات اللاجئين تعد سببًا في تفاقم الأزمات اللبنانية، لكنها ليست السبب الرئيسي لتردي الأوضاع الأمنية والسياسية.

ختامًا، إن الفوضى هي السمة الأساسية الغالبة على إدارة أزمة اللاجئين في لبنان ذات الأبعاد الإنسانيّة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة، مما يستوجب تبني رؤية استراتيجية وطنية تسهم في عودة الاستقرار تتفق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، وتحمي حقوق الإنسان وأهمها حقه في الحياة والسلامة، خصوصًا مع احتمال استمرار الأزمات وتصاعد الأوضاع إذا لم يتم وقف الحرب على غزة.

كيف تتعامل السياسة الأردنية مع ضغوطات اللاجئين؟

مـع تفاقـم الأوضـاع إثـر الأزمـات المتتاليـة التـي عصفـت بالمنطقـة، والتـي نتـج عنهـا موجـات لجـوء ونـزوح جديـدة، أكـد رؤسـاء وملـوك العـرب فـي البيـان الختامـي للـدورة الـ33 للقمـة العربيـة التـي انعقـدت فـي المنامـة، فـي 16 مايـو 2024، علـى ضـرورة توفيـر كافـة الظـروف التـي تكفـل العـودة الكريمـة والآمنـة والطوعيـة للاجئيـن، واسـتمرار المجتمـع الدولـي فـي تحمـل مسـئولياته إزاء الـدول المسـتضيفة للاجئيـن، ومـن بينهـم الأردن، الـذي يعـد ثالـث دولـة علـى مسـتوى العالـم مـن حيـث عـدد اللاجئيـن السـوريين، والثانـي عالميًـا مـن حيـث عـدد اللاجئيـن مقارنـة بعـدد السـكان الكلـي. وعليـه، سـنتطرق فيمـا يلـي إلـى وضـع اللاجئيـن فـي الأردن والسياسـات التـي تتبعهـا عمـان إزاءهـم.

نرمين ناصر
باحثة في وحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الوضع العام للاجئين

- **تجـدُد المخـاوف:** سـلطت الحـرب الإسـرائيلية علـى غـزة ومـا تلاهـا مـن تداعيـات علـى المنطقـة، فـضلًا عـن الصـراع المسـلح في السـودان، الضـوء علـى ملـف اللاجئيـن مجـددًا، في وسـط تنامـي المخـاوف الأردنيـة مـن اسـتقبال المزيـد مـن اللاجئيـن. إذ تسـتضيف إلـى جانـب عـدد الفلسـطينيين، المسـجلين كلاجئيـن فـي المخيمـات، والذيـن يقـدرون بنحـو مليونيـن، بحسـب وكالـة الأمـم المتحـدة لإغاثـة وتشـغيل اللاجئيـن الفلسـطينيين "الأونـروا"، وهـو أكبـر عـدد مـن لاجئـي فلسـطين فـي جميـع أقاليـم "الأونـروا"، مجموعـات كبيـرة مـن سـوريا والعـراق واليمـن والسـودان والصومـال. وتُقـدر "مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـئون اللاجئيـن فـي الأردن" العـدد المسـجل لديهـا فـي عمـان بنحـو 714 ألـف لاجـئ، منهـم 639.5 ألـف سـوري، بينمـا تشـير التقديـرات المحليـة إلى وجـود نحـو 1.3 مليـون لاجـئ سـوري، و55.2 ألـف عراقـي، و12.7 ألـف يمنـي، وحوالـي 5 آلاف لاجـئ مـن السـودان، و475 مـن الصومـال، وحوالـي ألـف مـن جنسـيات أخـرى.

- **عـبءٌ متنـامٍ:** يعـد الأردن مـن أكثـر البـلاد تأثـرًا بأزمـات المنطقـة التـي تسـببت فـي لجـوء العديـد مـن مواطنيـن الـدول المجـاورة إليهـا، حيـث اسـتقبلت عمـان طـوال عقـود موجـات لجـوء فاقـت إمكاناتهـا، ولـم تعـد قـادرة علـى اسـتيعاب أعـداد جديـدة مـن اللاجئيـن، نظـرًا للتداعيـات السـلبية علـى الاقتصـاد الأردنـي، والتـي تُقـدر بنحـو مئـات المليـارات مـن الـدولارات، حيـث انخفضـت معـدلات النمـو الاقتصـادي. ونتيجـة لذلـك، ظـل عـدد الوظائـف التـي يتـم خلقهـا سـنويًا أقـل مـن الاحتياجـات، ممـا أدى بـدوره إلـى ارتفـاع نسـب البطالـة بيـن الشـعب الأردنـي، كمـا ارتفـع عجـز الموازنـة العامـة والديـن العـام. علاوةً علـى ذلـك، عانـى الشـعب الأردنـي مـن ضغـوط متزايـدة علـى المـوارد المحـدودة للمصـادر المائيـة والخدمـات العامـة والبنيـة التحتيـة، كالصحـة، والتجـارة، والصـادرات، والنقـل، والصـرف الصحـي، والتعليـم؛ حيـث تـم تقصيـر مـدة الحصـص الدراسـية، وتـم اعتمـاد نظـام الفتريـن لاسـتيعاب أعـداد الـطلاب المُكتظـة.

- **انعـدام الأمـن المائـي:** تُهـدد أزمـةُ اللاجئيـن الأمـنَ المائـي في الأردن الـذي يعانـي في الأسـاس مـن تفاقـم أزمـة الميـاه بشـكل سـنوي، فـي ظـل نقـص وضعـف المـوارد المائيـة وانخفـاض معـدل هطـول الأمطـار وارتفـاع درجـات الحـرارة، حيـث زاد الطلـب علـى الميـاه بنسـبة 40% بعـد الأزمـة السـورية، خاصـةً في محافظـات الشـمال، ممـا أدى إلـى نقـص حـاد فـي ميـاه الشـرب والـري، الأمـر الـذي جعـل الأردن مـن أفقـر دول العالـم مائيًـا.

- **تراجـع الدعـم الخارجـي:** أعلنـت وكالات الأمـم المتحـدة فـي يوليـو 2023، عـن خفـض كبيـر فـي برامـج المسـاعدات الغذائيـة للاجئيـن السـوريين فـي الأردن، وذلـك علـى إثـر تبـدُل أولويـات الجهـات المانحـة كنتيجـة للحـرب الروسـية-الأوكرانيـة والصـراع المسـلح فـي السـودان. يأتـي ذلـك فـي الوقـت الـذي قامـت فيـه الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة ووزارة الخارجيـة بإجـراء تخفيضـات إضافيـة بنسـبة 30% علـى الأقـل فـي المسـاعدات الأمريكيـة لسـوريا، والتـي تشـمل المسـاعدات للاجئيـن السـوريين. بالإضافـة إلـى ذلـك، أكـد "برنامـج الأغذيـة العالمـي" في أبريـل الماضـي، أنـه سـيواصل تخفيـض قيمـة المسـاعدات، نظـرًا لنقـص التمويـل مـن المانحيـن منـذ يوليـو 2023.

- **مخاطـر محتملـة:** يعانـي اللاجئـون داخـل المخيمـات مـن ظـروف معيشـية صعبـة، والتـي ازدادت حِـدةً مـع تراجـع التمويـل الموجـه لدعـم الأردن في اسـتضافة هـؤلاء، جنبًـا إلـى جنـب مـع عـدم اسـتقرار الأوضـاع السياسـية والأمنيـة في دول اللاجئيـن، حتـى يتسـنى لهـم العـودة بسـلام. وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه ستشـكل هـذه المخيمـات مصـدرًا للخطـر فـي حـال لـم يتـم تحسـين أوضـاع اللاجئيـن فيهـا، الأمـر الـذي مـن شـأنه

أن يخلـق أوضاعًـا إنسـانية واقتصاديـة واجتماعيـة سـيئة، لـن تنعكـس فقـط علـى مجتمـع المخيـم فحسـب، بـل علـى المجتمـع الأردنـي بأكملـه.

سياسات حكومية

مـن أجـل التغلـب علـى التحديـات المذكـورة أعلاه، وتحسـين الظـروف المعيشـية للاجئيـن، حتـى عودتهـم الآمنـة إلـى البـلاد، والتخفيـف مـن حـدة الضغـوط علـى الشـعب الأردنـي؛ قامـت عمـان باتخـاذ عـددٍ مـن السياسـات علـى مختلـف المسـتويات، وذلـك علـى النحـو التالـي:

- **السياسـات الداخليـة:** يُعـد الأردن مـن أفضـل البـلاد التـي اسـتقبلت اللاجئيـن، حيـث تعاملـت مـع الفلسـطينيين كمواطنيـن أصلييـن فيهـا، ومنحتهـم الجنسـية الأردنيـة، وأتاحـت لهـم الاندمـاج فـي المجتمـع الأردنـي دون دفعهـم إلـى التخلـي عـن هويتهـم الوطنيـة، هـذا فضـلًا عـن تكثيـف عمـان تعاونهـا مـع المجتمـع الدولـي مـن خـلال إطـلاق سلسـلة مـن الخطـط الوطنيـة للتكيـف مـع موجـات اللجـوء، وتتكـون الخطـط التـي بـدأت عـام 2014 مـن عـدد مـن المحاور الأساسـية، أبرزهـا دعـم المجتمعـات المسـتضيفة وبنـاء القـدرات المؤسسـية ودعـم اللاجئيـن فـي شـتى المجـالات.

كمـا تـمّ إنشـاء "منصـة الاسـتجابة الأردنيـة للأزمـة السـورية" (JRP-SC) فـي 2014، وهـي آليـة للشـراكة الاسـتراتيجية بيـن الحكومـة الأردنيـة والجهـات المانحـة ووكالات الأمـم المتحـدة والمنظمـات غيـر الحكوميـة لتطويـر الاسـتجابة للاجئيـن السـوريين. كذلـك، عقـدت وزارة التنميـة الاجتماعيـة، فـي أغسـطس الماضـي، اجتماعًـا لمناقشـة "خطـة اسـتجابة الأولويـات الأردنيـة للأزمـة السـورية 2024 – 2026"، لتطويـر الخدمـات المقدمـة للفئـات الأكثـر احتياجًـا مـن الأردنييـن واللاجئيـن السـوريين، فيمـا يتعلـق ببرامـج الحمايـة الاجتماعيـة والاحتياجـات الأساسـية وتطويـر الخدمـات. علاوة علـى ذلـك، قامـت عمّـان بخفـض تكلفـة تصاريـح العمـل، وصـولًا إلـى منـح أكثـر مـن 400 ألـف تصريـح عمـل للسـوريين، رغـم ارتفـاع معـدلات البطالـة بيـن الأردنييـن والتـي بلغـت 22.3% وفقًـا لإحصائيـات عـام 2023. بالإضافـة إلـى ذلـك، أكـدت "المفوضيـة السـامية لشـئون اللاجئيـن" فـي فبرايـر الماضـي أن الأردن حقـق تقدمًـا فيمـا يتعلـق بإنشـاء وإدارة مخيمـات اللاجئيـن خلال السـنوات الماضيـة.

- **السياسـات الخارجيـة:** علـى المسـتوى الإقليمـي، بـذل الأردن جهـودًا مضنيـة للحـث علـى تحسـين الظـروف فـي سـوريا وتشـجيع عـودة اللاجئيـن إلـى وطنهـم مـن خـلال التنسـيق مـع النظـام السـوري، حيـث أشـارت "مفوضيـة الأمـم المتحـدة لشـئون اللاجئيـن فـي الأردن"، إلـى أن 1352 لاجئًـا سـوريًا عـادوا إلـى بلادهـم فـي الشـهور الثلاثـة الأولـى مـن العـام الحالـي، لافتـة إلـى أن العـدد التراكمـي للعائديـن مـن اللاجئيـن منـذ عـام 2016 وحتـى نهايـة شـهر مـارس وصـل إلـى 70.550 ألـف لاجـئ، وسـط تزايـد الدعـوات لتأميـن عـودة آمنـة للاجئيـن السـوريين فـي الأوسـاط الأردنيـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، كان موقـف الأردن واضحًـا منـذ البدايـة فيمـا يتعلـق بحـرب غـزة، حيـث أكـدت عمّـان فـي العديـد مـن المناسـبات علـى رفـض التهجيـر القسـري للفلسـطينيين، وترحيـل الأزمـة إلـى دول الجـوار.

علـى المسـتوى الدولـي، يتمسـك الأردن بضـرورة اسـتمرار تدفـق المسـاعدات مـن قبـل المانحيـن لرعايـة وخدمـة اللاجئيـن، وتقديـم الدعـم المـادي والمعنـوي لعمـان إلـى حيـن التوصـل إلـى حـل عـادل يعتمـد مبـادئ الشـرعية الدوليـة ذات الصلـة. وفـي أحـدث تصريحـات للملـك عبـد الله الثانـي أمـام منتـدى اللاجئيـن فـي جنيـف فـي 13 ديسـمبر 2023، أكـد أن "العالـم يتجاهـل الأردن الـذي تحمـل أكثـر مـن 80% مـن تكاليـف توفيـر الملجـأ والتعليـم والخدمـات الصحيـة وفـرص العمـل والمـوارد، مـن موازنتـه الخاصـة بعـد أن أدار المجتمـع الدولـي ظهـره لفئـة مهمشـة وضعيفـة". كمـا أضـاف أن "الأردن يسـتضيف مـا يقـارب 4 ملاييـن لاجـئ مـن جنسـيات مختلفـة يمثلـون أكثـر مـن ثلـث سـكان الأردن

البالغ عددهم قرابة 11 مليون نسمة، بينهم 1.4 مليون لاجئ سوري"، مؤكدًا أن "عمان أصبحت أكثر حاجة إلى المساعدات من المجتمع الدولي". علاوة على ذلك، أشار الملك إلى أن خطة الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين التي أُقرت عالميًا لم تُمَول بشكل كامل، إذ لم يتلقَّ الأردن عام 2023 سوى نحو 22% من احتياجات الخطة، فيما تتحمل عمان تغطية ما تبقى من الاحتياجات من الموازنة العامة للبلاد.

ختامًا، استقبل الأردن على مر العقود أعدادًا هائلة من اللاجئين من مختلف البلاد، وسعى جاهدًا لإطلاق العديد من الخطط الوطنية لتوفير متطلباتهم. بيد أنه على الرغم من استجابة المجتمع الدولي لتلك الجهود، بقيت دومًا المساعدات في مستوى أقل من المطلوب، وازداد تراجع الدعم الخارجي مع الأزمات التي عصفت بالمنطقة، نظرًا لانصراف أولويات المانحين نحو وجهات أخرى، الأمر الذي أدى بدوره إلى خلق المزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على عمان. هذا بجانب اختراق بعض اللاجئين للقوانين الأردنية، مما قد يدفع عمان إلى انتهاج سياسة أكثر حسمًا تجاههم للمحافظة على استقرار الأمن الداخلي. ونتيجة لما سبق، يجب تكثيف الجهود الرامية إلى إعادة اللاجئين بشكل آمن وسالم إلى بلادهم، مع الاستمرار في مساندة المانحين الدوليين للحكومة الأردنية حتى تحقيق ذلك.

قضايا السياسات العامة

- مصـر واللاجئـون بيـن الـدور التاريخـي والتحديـات الراهنـة
- انعكاسـات متباينـة لتدفـق اللاجئيـن علـى الاقتصـاد المصـري
- تقييم فاعلية المنظمات الدولية والأهلية في ملف اللجوء بمصر

مصر واللاجئون
بين الدور التاريخي والتحديات الراهنة

تزايد الاهتمام بمسألة اللجوء والهجرة في مصر في العام الماضي بسبب اندلاع حربي السودان وغزة، وإن كانت مسألة لجوء رعايا دول مجاورة إلى مصر ليست بالظاهرة الحديثة؛ حيث استقبلت مصر طوال القرن ونصف القرن المنقضي موجات ممن هاجروا قسريًا من دول عربية وأوروبية، خاصة من لبنان وأرمينيا وإيطاليا واليونان وفلسطين والعراق وسوريا والمغرب وليبيا واليمن والسودان والبوسنة وأفغانستان.. إلخ، حيث استقبلت مصر الكثير من اللاجئين، حتى قبل أن يتبلور مفهوم اللجوء في اتفاقية جنيف عام 1951.

أشرف ميلاد روكسي
محامٍ وعضوٌ خبير
بالمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان

ترصد مفوضية الأمم المتحدة للاجئين حاليًا (وفقًا لإحصاء صدر في مايو 2024) وجود لاجئين بمصر من 62 دولة على الأراضي المصرية؛ إلا أن هنالك تباينًا بين أرقام المفوضية التي تشير إلى وجود 605 آلاف لاجئ وطالب لجوء، بينما تشير تصريحات حكومية تساندها المنظمة الدولية للهجرة إلى وجود تسعة ملايين لاجئ ومهاجر على الأراضي المصرية. هنا، لا يجب الخلط بين الفئتين، بسبب اختلاف الوضعية القانونية للاجئين عن المهاجرين، وبسبب اختلاف نظام الدعم المؤسسي الدولي الذي يتلقاه أفراد الفئتين.

التزامات مصر القانونية

تتمتع مصر برصيد قوي من التصديقات على الاتفاقيات الدولية التي تتضمن الحقوق الأساسية للرعايا والوافدين عليها، بل إن مصر وتركيا هما الدولتان الوحيدتان في الشرق الأوسط اللتان ساهمتا في صياغة اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين. كانت مصر قد تحفظت، عند المصادقة على اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين وبروتوكول 1967 المكمل لها، على خمسة بنود تتعلق بتطبيق قوانين الأحوال الشخصية الوطنية للاجئ بمصر، والتعليم، والتشريعات الخاصة بالعمل، والضمان الاجتماعي، والتوزيع المقنن (حصة التموين). وبالرغم من هذا، تستثني مصر بعض الجنسيات العربية، خاصة السودانيين واليمنيين والسوريين، من التحفظ الخاص بالتعليم الأساسي، حيث يمكن لأبناء هذه الجنسيات الالتحاق بالمدارس المصرية، ويعاملون معاملة المصريين.

بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، واتفاقية اللاجئين الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية 1969، صادقت مصر على الاتفاقيات الخاصة بمناهضة الإبادة الجماعية، واتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقية مناهضة التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية مناهضة التعذيب، وأخيرًا البروتوكول الاختياري الأول والثاني لاتفاقيات جنيف الأربع.

ووفقًا للمادة 91 من الدستور المصري، والتي تنص على أن "للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضُّطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب، أو حقوق الإنسان، أو السلام، أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقًا للقانون". يذكر أيضًا أنه لا يوجد أي تشريع في مصر يقنن وضعية اللاجئين، باستثناء هذه المادة في دستور 2014، والتي تجيز ولا تلزم قبول اللاجئ ولا تحيل إلى المعاهدات الدولية.

وقد شرعت الدولة المصرية في إعداد قانون لتنظيم لجوء الأجانب في يونيو 2023، في أعقاب توافد مئات الآلاف من السودانيين بشكل نظامي أو غير نظامي، لكنّ القانون لم يصدر، وصدر بدلًا منه في أغسطس من العام نفسه قرار وزاري لتقنين أوضاع اللاجئين والمهاجرين.

الهجرة إلى ومن مصر

هناك دائمًا انطباع لا يمكن وصفه بأنه غير حقيقي، وهو أن مصر هي دولة عبور أو ترانزيت للاجئين على وجه الخصوص، حيث يطمح السواد الأعظم ممن هاجروا أو لجأوا إلى مصر إلى السفر إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، سواء أكان ذلك بشكل مشروع عن طريق خيار إعادة التوطين الذي يتم عن طريق المفوضية، أو عن طريق الهجرة غير النظامية التي تنامت كظاهرة مقلقة ليس لمصر فقط، ولكن لدول أوروبا التي أصبحت تستقبل مهاجرين غير نظاميين بعشرات الآلاف شهريًا.

وبسبب تضاؤل فرص إعادة التوطين عن طريق مفوضية الأمم المتحدة، تزايدت حالات الهجرة غير النظامية عن طريق الموانئ المصرية، خاصة إلى إيطاليا واليونان. فوفقًا للمنظمة الدولية للهجرة فإن عدد من دخلوا ايطاليا واليونان بشكل غير نظامي في العام 2015 فقط 853.650 فردًا إلى اليونان، في مقابل 153.842 وصلوا إلى السواحل الإيطالية، مما شكل كابوسًا للاتحاد الأوروبي الذي بدأ في التعاطي مع الظاهرة بأساليب شابتها بعض القسوة لردع المهاجرين الذين لا تستطيع سلطات الدول المستقبلة منعهم من دخول أراضيها إذا بلغوا مياهها الإقليمية.

عـدم طـرد المهاجريـن هـو التـزام دولـي وفقًـا لمبـدأ عـدم الـرد الـذي ورد فـي المـادة 31 مـن اتفاقيـة 1951 الخاصـة باللاجئيـن، حيـث تنـص علـى أنـه "تمتنـع الـدولُ المتعاقـدة عـن فـرض عقوبـات جزائيـة، بسـبب دخولهـم أو وجودهـم غيـر القانونـي، علـى اللاجئيـن الذيـن يدخلـون إقليمهـا أو يوجـدون فيـه دون إذن، قادميـن مباشـرة مـن إقليـم كانـت فيـه حياتهـم أو حريتهـم مهـدّدة بالمعنـى المقصـود فـي المـادة 1، شـريطة أن يقدّمـوا أنفسـهم إلـى السـلطات دون إبطـاء، وأن يبرهنـوا علـى وجاهـة أسـباب دخولهـم أو وجودهـم غيـر القانونـي."

بموجـب هـذه المـادة، اسـتطاع مئـات الآلاف مـن مهاجـري القـوارب مـن دول العالـم الثالـث دخـول أوروبـا، خاصـة منـذ عـام 2016 مـن كل مـن تركيـا ومصـر والمغـرب، كمـا تمـت إقامـة مخيمـات مؤقتـة لاسـتيعاب طالبـي اللجـوء ممـن تـم رفضهـم كلاجئيـن فـي أوروبـا، ولا يسـتطيعون العـودة لبلدانهـم الأصليـة فـي تلـك البلـدان الثلاثـة. وبينمـا وافقـت تركيـا علـى صفقـة مـع أوروبـا لتقليـل تدفـق أعـداد اللاجئيـن إليهـا، رفضـت مصـر والمغـرب هـذا العـرض، وقامـت مصـر بإصـدار القانـون رقـم 82 للعـام 2016 الخـاص بمكافحـة الهجـرة غيـر الشـرعية والمعـدل بالقانـون 22 للعـام 2022 لتغليـظ العقوبـة علـى المهربيـن ومصـادرة المراكـب المسـتخدمة فـي التهريـب.

وقـد نجحـت هـذه الاسـتراتيجية المصريـة -إلـى حـد كبيـر- فـي الحـد مـن تلـك الظاهـرة، حتـى إنـه لـم ترصـد حـالات هجـرة غيـر نظاميـة مـن مصـر إلا الحـالات التـي سـافرت مـن مصـر إلـى ليبيـا ثـم اسـتقلت مراكـب الهجـرة مـن الشـواطئ الليبيـة. وتزامنـت هـذه الإجـراءات فـي مصـر مـع العمـل علـى تحسـين وضعيـة اللاجئيـن والمهاجريـن عـن طريـق فتـح المجـال للمؤسسـات الإنسـانية العاملـة فـي قطـاع الإغاثـة الطبيـة للعمـل فـي مصـر مـع إدمـاج اللاجئيـن والمهاجريـن فـي المنظومـة الصحيـة المصريـة، مثـل: حملـة 100 مليـون صحـة، والتطعيـم ضـد جائحـة كورونـا 2021.

اسـتمرت الأوضـاع هادئـة علـى هـذا الصعيـد فلـم تضـع مصـر شـروطًا صعبـة علـى مـن أتـوا مـن السـودان هربًـا مـن الحـرب الدائـرة هنـاك، بـل تـم وقـف شـرط التأشـيرة للقادميـن مـن السـودان لتسـهيل عمليـة النـزوح، لكـن حالـت حادثـة فتـح السـجون السـودانية مـن قبـل قـوات الدعـم السـريع وتهريـب المسـاجين دون اسـتمرار الدولـة المصريـة فـي فتـح الحـدود للسـودانيين، وتمـت إعـادة شـرط التأشـيرة الـذي مـا يـزال قائمًـا حتـى الآن.

ختامًـــا، تلعـب مصـر دورًا هامًـا فـي المنطقـة، كدولـة مسـتوعبة للاجئيـن والمهاجريـن أيًـا كانـت نيتهـم (سـواء للاسـتقرار بمصـر أو الانتقـال لـدول أوروبـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأسـتراليا وكنـدا)، وهـذا ليـس فقـط بسـبب موقعهـا الجغرافـي، ولكـن لـدور مصـر فـي المنطقـة، وإن كان هـذا قـد تأثـر مؤخـرًا بالأوضـاع الاقتصاديـة الصعبـة. حيـث تسـتضيف مصـر مـا يصـل إلـى تسـعة ملاييـن شـخص أجنبـي يعيشـون علـى أراضيهـا، لكـن مـن غيـر الصائـب القـول إن مصـر تتكفـل بـكل هـؤلاء، فأغلبهـم لديـه مـوارده للإنفـاق علـى احتياجاتـه اليوميـة، سـواء مـن دعـم مؤسسـي دولـي، أو عـن طريـق تحـويلات ذويهـم مـن الخـارج، أو عملهـم فـي مهـن بسـيطة بالقطـاع غيـر الرسـمي، وبشـكل خـاص فإنهـم لا يحصلـون علـى خبـز مدعـم أو علـى مـواد تموينيـة مدعومـة مـن الدولـة. علـى الجانـب الآخـر، ربمـا أثـر وجـود هـذا العـدد علـى المرافـق العامـة واسـتهلاك الكهربـاء والميـاه والغـاز، بالإضافـة إلـى اسـتفادتهم مـن بعـض الخدمـات المجانيـة المحـددة ممـا تيسـر مـن مستشـفيات حكوميـة أو مـدارس.

انعكاسات متباينة لتدفق اللاجئين على الاقتصاد المصري

شهدت مصر خلال العقد الأخير زيادة كبيرة في تدفقات اللاجئين، خاصة مع تصاعد الصراعات الأهلية في المنطقة العربية، وزادت تلك التدفقات أكثر مع اشتعال الصراع السوداني في أبريل 2023 واضطرار أعداد كبيرة من السودانيين للجوء إلى مصر. لهذا، وسّعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين نطاق عملها مع الحكومة المصرية والشركاء لتسجيل ومساعدة أولئك اللاجئين. وبينما تمثل تدفقات اللاجئين مؤشرًا على استقرار ومكانة مصر في الإقليم، إلا أنها تطرح في المقابل تبعات متباينة بين زيادة الأعباء وطرح فرص جديدة للاقتصاد المصري.

بسنت جمال
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات اللاجئين

تتباين التقديرات الخاصة ببيانات وإحصائيات اللاجئين بمصر، وفقًا للجهة المسئولة عن إصدارها؛ حيث قدَّر د. مصطفى مدبولي رئيس الوزراء التكلفة المباشرة لاستضافة مصر ما يزيد على 9 ملايين شخص (لاجئ أو مقيم) من نحو 133 دولة، بأكثر من 10 مليارات دولار سنويًا. بينما أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بأن مصر تستضيف حوالي 600 ألف لاجئ وطالب لجوء مسجلين من 62 جنسية مختلفة حتى فبراير 2024.

يرجع الفارق بين تلك الأرقام إلى أن مصر تعتبر كل القادمين إليها من الدول الأخرى كمهاجرين بمثابة لاجئين، في وقت لا تعترف فيه المفوضية سوى بالمسجلين فيها. إلا أنه بنهاية أكتوبر 2023، أصبحت الجنسية السودانية هي الأكثر عددًا، تليها الجنسية السورية، تليها أعداد أقل من جنوب السودان، وأريتريا، وإثيوبيا، واليمن، والصومال، والعراق، **كما يُبين الشكل الآتي:**

توزيع اللاجئين في مصر وفقًا للجنسية

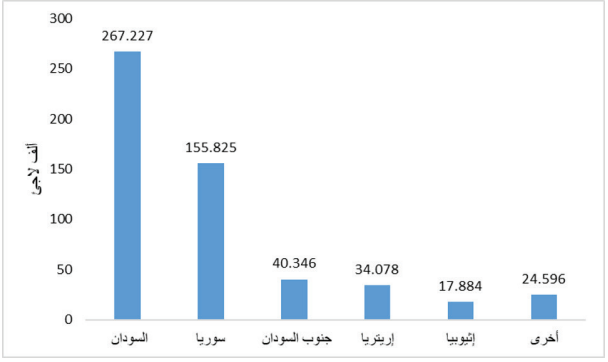

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

يتبين من الشكل السابق أن اللاجئين من السودان استحوذوا على 49.4% من إجمالي اللاجئين المسجلين، يليهم اللاجئون من سوريا بنسبة 28.8%، ثم جنوب السودان بنسبة 7.4%، وإريتريا وإثيوبيا بنحو 6.3% و3.3% على الترتيب. كما يعيش اللاجئون وطالبو اللجوء في بيئة حضرية بمصر، ويتركزون إلى حد كبير في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط وعدة مدن في الساحل الشمالي، **كما يظهر الشكل الآتي.**

التوزيع الجغرافي للاجئين في مصر

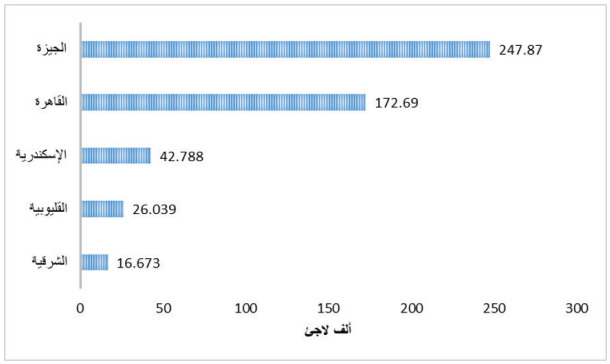

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

يوضح الشكل أعلاه أن الجيزة تحتضن العدد الأكبر من اللاجئين بعدد 247.87 ألف لاجئ، تليها القاهرة بعدد 172.69 ألف لاجئ، لتأتي الإسكندرية في المركز الثالث بعدد 42.788 ألف لاجئ، والقليوبية والشرقية بعدد 26.039 ألف لاجئ و16.673 ألف لاجئ على الترتيب.

وتمّ تخصيص مساعدات مالية من قبل شركاء مصر الدوليين لمواجهة التحديات التي تفرضها زيادة اللاجئين في مصر، حيث خصصت الولايات المتحدة 31.8 مليون دولار، وألمانيا 6.8 ملايين دولار، وإيطاليا 3.3 ملايين دولار، وهولندا 3.3 ملايين دولار، فيما وجه الاتحاد الأوروبي 2.8 مليار دولار لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر.

انعكاسات مُباشرة

يفرض ملف اللاجئين في مصر تحديات اقتصادية انطلاقًا من محدودية الموارد والزيادة السكانية التي يشهدها المجتمع المصري، كما أنه يقدم بعض الفرص وذلك على النحو الآتي:

- **رفع معدل التضخم:** تُسهم الزيادة في أعداد اللاجئين في رفع معدل التضخم في مصر، لا سيما أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الأساسية، دون أن تقابله زيادة مماثلة في جانب المعروض من السلع. وسجل معدل التضخم 32.5% في أبريل 2024 على

أساس سنوي، ورغم تباطؤ هذا المعدل بشكل طفيف فإن أسعار المواد الغذائية (المكون الأهم لمؤشر أسعار المستهلكين) شهدت ارتفاعًا قدره 40.5% خلال الشهر نفسه مقارنة بالعام الماضي.

- **زيادة أسعار العقارات:** شهدت بعض المناطق بالقاهرة الكبرى زيادة في أسعار العقارات (إيجار - بيع) خلال الشهور الماضية نتيجة ارتفاع الطلب عليها، وفقًا للمراقبين بالأسواق، ويُمكن الاستدلال بمؤشر "عقار ماب" المتخصص في السوق العقارية الذي يعد أداة يمكن استخدامها لتقييم الوضع العام للقطاع العقاري المصري، ويدرس حجم الطلب على المواقع الإلكترونية المخصصة لبيع وشراء العقارات، **كما يوضح الشكل الآتي:**

معدل نمو أسعار المنازل بالقاهرة الكبرى خلال 12 شهرًا (%)

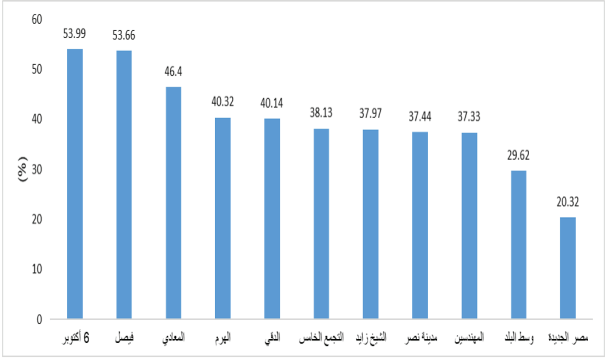

المصدر: مؤشر عقار ماب، دليل أسعار عقارات القاهرة الكبرى.

يتبين من الشكل أعلاه أن منطقتي السادس من أكتوبر وفيصل شهدتا زيادة تتجاوز 53% في أسعار العقارات خلال الفترة بين شهري مارس 2023 و2024، تليها المعادي بنسبة 46.4%، والهرم بنسبة 40.32%، وتشير تقديرات المحللين بالأسواق إلى أنه بدءًا من شهر يونيو 2024 ستشهد أسعار الوحدات السكنية ارتفاعًا يتراوح بين 30% إلى 50% بسبب زيادة طلبات الشراء خاصة من الأجانب والوافدين من الخارج.

- **الضغط على الموارد المُتاحة:** يسهم ملف اللاجئين وارتفاع أعدادهم بشكل مضطرد في الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية ووسائل النقل والمواصلات العامة خاصة مترو الأنفاق، حيث لوحظت زيادة كبيرة في أعداد المواطنين السودانيين في مترو الأنفاق بخطوطه الثلاثة خلال الشهور القليلة الماضية، مما يتسبب في حدوث اختناق مروري، كما قد يؤدي ارتفاع أعداد اللاجئين إلى مزاحمة المواطنين المصريين في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، حيث تعمل الحكومة المصرية على تزويد اللاجئين بالخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم من خلال توفير الخدمات التعليمية للطلاب من غير المصريين سواء في المدارس الرسمية والخاصة.
- **خلق فرص عمل جديدة:** يخلق اللاجئون العديد من فرص العمل من خلال فتح محال تجارية تقوم بتوظيف عمالة مصرية؛ مما ينتج عنه تشغيل الاقتصاد المحلي، كما يُسهم اللاجئون في توفير أيادٍ عاملة في عددٍ من المجالات. وكانت منظمة الهجرة قد أعلنت ملاحظة ظهور عدد كبير من المتاجر التي تبيع منتجات سودانية بجانب محال تجارية قديمة تبيع منتجات سورية، ففي شوارع محافظتي القاهرة والجيزة تَظهر بوضوح محالٌ تجارية لبيع منتجات غذائية سودانية، وكذلك مقاهٍ تبيع مشروبات وعصائر سودانية.

وأفادت منظمة الهجرة بأن أكثر من ثلثي المهاجرين بمصر يعملون في وظائف ثابتة وشركات مستقرة، مما يشير إلى أن المهاجرين في مصر يساهمون على نحو إيجابي في سوق العمل ونمو الاقتصاد المصري. ويُعد السوريون الذين يُشكلون 17% من المهاجرين أكثر المساهمين في سوق العمل والاقتصاد المصري؛ إذ يقدر حجم الأموال التي استثمرها 30 ألف مستثمر سوري، على سبيل المثال، بنحو مليار دولار.

ختامًا، تفرض زيادة تدفقات اللاجئين على الاقتصاد المصري تحديات عديدة من قبيل رفع المستوى العام للأسعار وخاصة الإيجار والمواد الغذائية، وزيادة الضغوط المفروضة على الموارد المتاحة والبنية التحتية، وإن كانت تطرح في المقابل فرصًا لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الإمكانات البشرية.

تقييم فاعلية المنظمات الدولية والأهلية في ملف اللجوء بمصر

في ظل تضارب التعريفات والأرقام حول ملتمسي اللجوء واللاجئين بمصر، وارتفاع تكلفة تدبير احتياجاتهم لنحو 300 مليون دولار سنويًا وفقًا لبعض التقديرات[1]؛ ثمة أهمية للتعرف على حدود فاعلية دور المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة ملف اللاجئين بمصر، من خلال رسم خريطة أولية لهيكل ومجالات عملها، وأبرز التحديات التي تحول دون الوصول إلى نقطة التوازن التي تسهل وصول تلك الفئات المستضعفة إلى حقوقهم من ناحية، وتحافظ على متطلبات الأمن القومي لمصر من ناحية أخرى، وأخيرًا يقترح المقال بعض التوصيات قد تساعد في الوصول لنقطة التوازن المنشودة أثناء التعامل مع هذا الملف الشائك والمعقد.

د. إسلام حجازي
مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة

هيكل ومجالات العمل

في سياق محاولة التعرف على هيكل ومجالات عمل المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال دعم ملتمسي اللجوء واللاجئين ومن هم في وضعيات مشابهة بمصر، يمكن الحديث عن خمسة مستويات مختلفة من المنظمات، **وهي:**

- **المنظمات الحكومية الدولية:** في إطار توقيع مصر على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، ووفقًا لمذكرة التفاهم اللاحقة الموقعة بين الحكومة المصرية ومكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بتاريخ 10/2/1954، أصبحت المفوضية السامية لشئون اللاجئين بمصر هي الوكالة المُكلفة بعدد كبير من المسئوليات المتعلقة بعمليات التسجيل، وإجراءات تحديد وضع اللاجئ، وإصدار الوثائق الخاصة باللجوء، وإعادة التوطين والعودة الطوعية، والتنسيق المشترك بين كافة الوكالات الأممية المعنية، وتقديم مجموعة خدمات محددة بالتعاون مع الشركاء لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا من اللاجئين وملتمسي اللجوء.

- ورغم أن البعض قد ينظر إلى إعطاء مهمة استلام طلبات اللجوء والتسجيل، وتقديم الخدمات المتاحة للاجئين لمكتب المفوضية في مصر، على أنه أزال عبئًا كبيرًا عنها؛ إلا أن الواقع قد يكون مختلفًا عن ذلك إلى حد بعيد. فبحسب بعض الإحصاءات، فإن عدد ملتمسي اللجوء واللاجئين المسجلين لدى المفوضية حتى يناير 2024 هو 480 ألف لاجئ وملتمس لجوء فقط من 62 جنسية مختلفة [2]، وهذا يعني وجود فجوة كبيرة جدًا بين أعداد اللاجئين المسجلين وغير المسجلين، إذا تمت مقارنة هذه الأعداد مع تقديرات منظمة الهجرة الدولية التي أشارت فيها إلى وصول أعداد المهاجرين في مصر إلى حوالي 9 ملايين مهاجر من أكثر من 134 جنسية مختلفة، وبنسبة تصل إلى 8.7% من إجمالي السكان المصريين[3].

بالإضافة إلى ذلك، رصدت ووثقت بعض المنظمات الدفاعية وجود العديد من المشاكل المرتبطة بنظام وسياسات تقديم خدمات التسجيل لدى مكتب المفوضية بمصر، وفي مقدمتها: الاعتماد على نظام بيروقراطي لا يستجيب للمتغيرات المحيطة بحركة وحياة ملتمسي اللجوء واللاجئين، وصعوبة الوصول للكثير من الخدمات المرتبطة بهذه العملية، ونقص الطاقة البشرية العاملة في خدمات التسجيل عامة وقلة كفاءة بعضهم على وجه الخصوص، فضلًا عن طول المدة الزمنية اللازمة لكل إجراءات وخطوات التسجيل التي يستطيع اللاجئ الحصول بعدها على إقامة سارية له، حيث تصل في بعض الحالات إلى حوالي عام كامل[4].

وفي إطار التنسيق المشترك، تتعاون المفوضية السامية لشئون اللاجئين بمصر مع طيف واسع من الوكالات الأممية المعنية، مثل: المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وغيرها من الوكالات الأممية الأخرى.

- **المنظمات غير الحكومية الدولية:** تتعاون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر مع مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية الدولية التي يوجد لها فروع داخل البلاد، ويأتي على رأس تلك القائمة منظمة "كاريتاس-مصر" التي تلعب دورًا رئيسيًا في المقابلات الخاصة بالحصول على الرقم المرجعي ضمن إجراءات تسجيل ملتمسي اللجوء واللاجئين، وتكون مسئولة عن إنشاء ملفات القضايا الطبية والاجتماعية لأولئك الذين يطلبون المساعدة منهم. بالإضافة إلى مشروعها للدعم المجتمعي، وتقديم خدمات الصحة النفسية الأولية، وصرف الأدوية الشهرية مجانًا، فضلًا عن خدماتها المتعددة المقدمة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، ولذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن.

وبخلاف نشاط منظمة "كاريتاس-مصر"، هناك منظمات غير حكومية دولية أخرى تتعاون بكثافة مع مكتب مفوضية اللاجئين بمصر في مجالات متعددة. ففي المجال الطبي -مثلًا- تظهر منظمة "أطباء بلا حدود" التي تقدم خدمات الرعاية الطبية والنفسية. أما في مجال حماية الأطفال، فتلعب "هيئة إنقاذ الطفولة" دورًا مركزيًا في الكثير من الخدمات المقدمة لهذه الفئة من ملتمسي اللجوء واللاجئين. بالإضافة إلى دعمها -بالتعاون من وزارة الصحة والسكان المصرية- لحوالي 13 وحدة من وحدات الرعاية الصحية، لتقديم بعض الخدمات الطبية في مناطق السادس من أكتوبر، والقاهرة، والجيزة، والعبور. من ناحية أخرى، تنشط "هيئة كير الدولية" في تقديم العديد من الخدمات لملتمسي اللجوء واللاجئين في مجالات تمكين النساء والفتيات، والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما تقوم بأنشطة مثل: جلسات التوعية بالصحة الجنسية والإنجابية، والتوعية القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، وغيرها.

وفي مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي، تظهر أسماء منظمات غير حكومية مثل "هيئة الإغاثة الكاثوليكية" التي تدعم اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في المفوضية المهتمين ببدء أو توسيع أعمالهم التجارية الخاصة، وتساعد في تمويل بعض المنح التعليمية في المدارس العامة والخاصة والمجتمعية. في السياق ذاته، يُمكن الحديث عن الأنشطة المتعددة التي تقوم بها مجموعة واسعة أخرى من المنظمات غير الحكومية الدولية المتعاونة مع المفوضية في البرامج والمشروعات الخاصة بسبل كسب الرزق لملتمسي اللجوء واللاجئين، مثل منظمة "بلان إنترناشيونال" و"معهد دون بوسكو الإيطالي" [5].

- **المنظمات غير الحكومية الوطنية:** وهي كل الجمعيات والمؤسسات المصرية المسجلة وفقًا لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي 149 لسنة 2019. بالإضافة إلى بعض الجمعيات والمؤسسات الأخرى التي قد لا تكون مؤهلة حتى الآن للإشهار في إطار القانون المذكور، لكنها تؤدي بالفعل بعض الأعمال والمساعدات التي تصب في مصلحة حماية ودعم اللاجئين مثل: بعض المنصات الدفاعية، وشركات ومكاتب المحاماة. ولعل الملاحظة الأولى التي يمكن ذكرها في هذا الإطار، هي أن المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تقدم خدمات حصرية لملتمسي اللجوء واللاجئين في داخل مصر قليلة للغاية، من أهمها "المؤسسة المصرية لدعم اللاجئين"، و"الجمعية المصرية لمساعدة اللاجئين ومناهضة الاتجار بالبشر"، و"منصة اللاجئين في مصر" [6]. وبالتالي فإن الجزء الأكبر من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تقدم دعمها وخدماتها لملتمسي اللجوء واللاجئين في مصر، تفعل ذلك ضمن مجموعة من مجالات العمل والأنشطة الأخرى.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن جزءًا كبيرًا من المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في هذا المجال، تعمل ضمن شبكة الشركاء التنفيذيين و/أو التشغيليين للمفوضية السامية لحقوق اللاجئين في مصر. فعلى سبيل المثال، تنفذ جمعية "الهلال الأحمر المصري"، بالشراكة مع المفوضية والصليب الأحمر الألماني والصليب الأحمر السويسري وبتمويل من الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي لحالات الطوارئ (EUTF)، مشروعًا صحيًا يستهدف المهاجرين واللاجئين وباقي أطياف المستضعفين من المجتمع المضيف في ستة مواقع مختلفة بالقاهرة الكبرى. وبصورة مشابهة، تتعاون "المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين" مع مكتب المفوضية السامية لحقوق اللاجئين في مصر، لتقديم قدر كبير من المساعدات القانونية الموجهة للاجئين الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي أو الطرد غير القانوني أو الإعادة القسرية، وكذلك بعض ضحايا الجريمة وغيرها. بالإضافة إلى المساعدة في تسهيل عددٍ من الإجراءات الإدارية المصرية المتعلقة بالسكن والتوظيف وتسجيل الأحوال الشخصية (المواليد، والزواج، والطلاق، والوفاة).

الملاحظة الثالثة والأخيرة تتعلق بارتباط عدد من المنظمات والمؤسسات الوطنية العاملة في مجال دعم ملتمسي اللجوء واللاجئين ببعض المؤسسات الدينية. على سبيل المثال، ترتبط مؤسسة "مصر الملجأ" بكاتدرائية جميع القديسين الأنجليكانية في القاهرة، وتقدم العديد من الخدمات الصحية، وكذلك

تعمل على المساعدة في مجال سبل كسب الرزق من خلال تسهيل العمل المدفوع الأجر، والتدريب على مهارات العمل الأساسية. في سياق مشابه، ترتبط مؤسسة "سانت آندروز لخدمات اللاجئين (StARS)" بكنيسة سانت آندروز بالقاهرة، وتقدم خدماتها لحماية الأطفال والشباب غير المصحوبين و/أو المنفصلين عن ذويهم عامة، وخاصة في حالات الطوارئ، وكذلك بعض خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الآخر. بالإضافة إلى وجود برامج تعليمية وتنموية وتكنولوجية متنوعة لديها سواء للصغار أو الكبار.

- **المنظمات التي يُنشئها اللاجئون:** يتفق أغلب الباحثين على أن مشاركة ودعم المنظمات التي يقودها اللاجئون، هي إحدى الطرق المبتكرة التي ربما تساعد في الحل لعدة أسباب، فهي أولًا قد تمثل فرصة للالتقاء مجددًا بأبناء الوطن الواحد في الشتات، وزيادة حجم الدعم العاطفي والنفسي لهم، الأمر الذي يساعدهم بشدة في تجاوز صدمة اللجوء، ولا سيما في المراحل الأولى من حياتهم في بلدان الاستضافة الجديدة. ومن المؤكد أيضًا أن منظمات اللاجئين ستكون لديها قدرة أفضل على تقديم المساعدة الذاتية لبعضهم بعضًا، لأنهم يعرفون أولويات شعوبهم ولديهم بعض المعرفة بثقافة المجتمعات المحلية في بلدان اللجوء الخاصة بهم [7]، وهو ما قد يساهم في إدماج اللاجئين الجدد في سوق العمل بصورة أسرع، من خلال تقديم بعض البرامج التدريبية، والتعريف بسوق العمل المحلي والفرص المتاحة به.

بالنظر للحالة المصرية، وعلى الرغم من أن اللجوء الأفريقي إليها كان أقدم من اللجوء السوري، إلا أن الملاحظ أن منظمات اللاجئين التي أنشأها السوريون كانت أكثر وأعم وأنشط من منظمات أقرانهم القادمين من البلدان الأفريقية المجاورة[8]. قد يكون المثال الأبرز هنا هو حالة "مؤسسة سوريا الغد" التي بدأت العمل مع بداية الأزمة السورية عام 2011، من خلال مجموعة من الطلاب السوريين الذين قاموا بتقديم بعض المساعدات العاجلة للاجئين القادمين من بلادهم، وكان العمل طوال هذه الفترة يتم من خلال رابطة طوعية غير رسمية. لكن مع استمرار الأزمة، وزيادة أعداد اللاجئين السوريين، تم تقنين ومأسسة جهدهم وحصلوا على ترخيص عمل (برقم 4846)، لينطلقوا في عملهم بشكل رسمي بعد ذلك. وقد نشطت هذه المؤسسة بين أوساط اللاجئين السوريين في مدن السادس من أكتوبر والعبور تحديدًا، وأنشأت فروعًا لها بهما، بجانب فرعها الرئيسي في منطقة الدقي. وقدمت هذه المؤسسة نموذجًا وساعدت في توفير العديد من المساعدات والخدمات المتنوعة للاجئين السوريين في أربعة مجالات رئيسية[9]، هي: الإغاثي، والطبي، والتعليمي، والتنموي.

من ناحية أخرى، فإن هنالك الآلاف من الروابط والتنظيمات غير الرسمية لمجموعات متعددة من اللاجئين الذين يبذلون مزيدًا من الجهد لدعم أقرانهم في مصر، ولا سيما بين السوريين والسودانيين واليمنيين والليبيين من الجنسيات العربية، وبين القليل من الجنسيات الأفريقية الأخرى المستقرة منذ فترة طويلة. ويبدو أن هذه المجموعات قد نجحت بالفعل في تعظيم الاستفادة من بعض تطبيقات التواصل التكنولوجية مثل مجموعات: الفيسبوك، والواتساب، وتليجرام.. وغيرها، ووظفتها بشدة في مجال دعم الأقران.

في السياق ذاته، ينشط عدد لا بأس به من تلك الروابط والتنظيمات غير الرسمية في العديد من المقاهي والمطاعم، التي يكاد أن يكون بعضها مخصصًا حصريًا لجنسيات معينة، وتنتشر تلك الظاهرة بكثافة في مناطق معينة وفقًا لخريطة انتشار وتركز اللاجئين. على سبيل المثال، بالنسبة للسوريين، تكثر مشاهدة هذه الظاهرة في بعض أحياء مدينة 6 أكتوبر بمحافظة الجيزة، لدرجة تسمية أحد شوارع منطقة الحصري بها من قبل البعض بـ"شارع السوريين". أما بالنسبة للاجئين من السودان ومن بعض الجنسيات الأفريقية الأخرى مثل الصوماليين والإريتريين، فيلاحظ انتشار الظاهرة نفسها بداية من مناطق ألف مسكن وعين شمس، ثم حدائق القبة في شمال القاهرة الكبرى، نزولًا إلى مناطق العتبة وعابدين في الوسط، وانتهاءً بمناطق الملك فيصل وأرض اللواء في الجنوب.

- **مراكـز الفكـر والـرأي:** لا شـك أن مراكـز الفكـر والـرأي المعنيـة بدراسـات اللجـوء والهجـرة لهـا دور بالـغ الأهميـة فـي توليـد البحـوث والتحليلات والمشـورة الموجهـة نحـو السياسـات الخاصـة بمعالجـة تداعيـات تلـك الظواهـر بالغـة التعقيد على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، الأمـر الـذي قـد يُمكِّـن صنـاع السياسـات مـن اتخـاذ العديـد مـن القـرارات المسـتنيرة بشـأنها. لعـل الملاحظـة الأولـى التـي يمكـن رصدهـا فـي السـياق المصـري، هـي نـدرة مراكـز الفكـر والـرأي المتخصصـة فـي دراسـة مثـل هـذه الظواهـر عامـة. ومـع ذلـك، فـإن هـذه النـدرة لا تعنـي الغيـاب التـام لهـا، حيـث مـا يـزال القليـل منهـا يعمـل علـى أرض الواقـع، وقـد يأتـي فـي مقدمتهـا مركـز دراسـات الهجـرة واللاجئيـن بالجامعـة الأمريكيـة (CMRS) فـي القاهـرة، الـذي تـم تأسيسه في البداية على يد عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية "بربـارا هاريـل بونـد"، التـي كرسـت جـزءًا كبيـرًا مـن حياتهـا لتطويـر برامـج المسـاعدة القانونيـة للاجئيـن فـي الجـزء الجنوبي مـن العالـم، كبرنامـج لدراسـات اللاجئيـن بالجامعـة الأمريكيـة فـي القاهـرة، وذلـك علـى أمـل جـذب المزيـد مـن الباحثيـن والـطلاب إلـى هـذا الميـدان البحثـي الوليـد[10].

تحـول هـذا البرنامـج فـي عـام 2008 إلـى مركـز دراسـات الهجـرة واللاجئيـن بالجامعـة نفسـها، ونشـط بشـدة فـي مجـالات التعليـم والتدريـب والبحـث والتوعيـة، بـل وسـاهم فـي إنتـاج ونشـر العديـد مـن النتائـج البحثيـة الهامـة، التـي هدفـت فـي معظمهـا إلـى بنـاء معرفـة مسـتنيرة حـول قضايـا الهجـرة واللاجئيـن فـي جمهوريـة مصـر العربيـة، والعمـل كمنصـة لربـط الأكاديمييـن وصانعـي السياسـات والممارسـين علـى المسـتويات الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة، وبـدء سلسـلة جـادة مـن المناقشـات حـول الحوكمـة العالميـة والتعـاون الدولـي فـي كل مـا يخـص قضايـا الهجـرة واللاجئيـن.

التحديات القائمة

علـى الرغـم مـن التعـدد الملحـوظ والتداخـل الكبيـر فـي أنشـطة أغلـب المنظمـات الدوليـة ومؤسسـات المجتمـع المدنـي العاملـة فـي مجـال دعـم ملتمسـي اللجـوء واللاجئيـن بمصـر؛ إلا أن هـذا لا يعنـي عـدم وجـود قـدر لا بـأس بـه مـن التحديـات التـي تحـول دون تحقيـق التعامـل الأمثـل مـع هـذا الملـف الشـائك مـن ناحيـة، وبمـا يـتلاءم مـع متطلبـات الأمـن القومـي المصـري مـن ناحيـة أخـرى.

ومـن أبـرز تلـك التحديـات مـا يلـي:

- أن هنـاك فجـوة كبيـرة بيـن أعـداد اللاجئيـن المسـجلين رسـميًا لـدى مكتـب مفوضيـة اللاجئيـن فـي مصـر، وبيـن الأعـداد الحقيقيـة لملتمسـي اللجـوء واللاجئيـن، وهـو مـا قـد يكـون سـببًا رئيسـيًا لتفاقـم العديـد مـن المخاطـر الاقتصاديـة والاجتماعيـة والأمنيـة لهـذه الفئـات، ولا سـيما فـي ظـل اسـتمرار حالـة الربـط بيـن الخدمـات الأساسـية للتقنيـن والاعتـراف بالشـخصية القانونيـة لهـم، وبيـن بعـض المسـائل الأخـرى الخاصـة بهـم، وفـي مقدمتهـا توفيـر الحمايـة القانونيـة المطلوبـة لهـم، أو تمكينهـم مـن الوصـول للخدمـات الأساسـية التـي تقـدم لهـم مـن قبـل الجهـات المعنيـة.
- أن الجـزء الأكبـر مـن تمويـل المشـروعات والأنشـطة الموجهـة لملتمسـي اللجـوء واللاجئيـن، يأتـي مـن قبـل مكتـب المفوضيـة السـامية لشـئون اللاجئيـن فـي مصـر، وهـو التمويـل الـذي يتـم تقاسـمه عـادة مـع عـدد كبيـر مـن الشـركاء المنفذيـن، سـواء كانـوا مـن المنظمـات غيـر الحكوميـة الدوليـة أو مـن المنظمـات غيـر الحكوميـة الوطنيـة. والحقيقـة أن خطـورة هـذا التحـدي تـزداد بشـكل كبيـر، إذا مـا تـم ربطـه بالإشـكالية الكبـرى المتعلقـة بنقـص التمويـل اللازم لمكتـب مفوضيـة اللاجئيـن فـي مصـر. يكفـي أن نشـير هنـا إلـى آخـر الإحصـاءات الصـادرة عنـه بشـأن هـذا الأمـر فـي ينايـر 2024، والتـي أكـدت أن الميزانيـة المطلوبـة لتغطيـة أنشـطته المتعـددة حتـى 15 ديسـمبر 2023، قـد تجـاوزت بالفعـل 151.4 مليـون دولار، فـي حيـن أنـه لـم يسـتطع توفيـر سـوى 50.6 مليـون دولار فقـط مـن الجهـات المانحـة الخاصـة التـي تسـاهم فـي العمـل داخـل مصـر، بنسـبة 23% فقـط مـن إجمالـي الميزانيـة المطلوبـة لـه[11].
- ارتباطًـا بالإشـكالية السـابقة، ورغـم عـدم وجـود إحصـاءات رسـمية دقيقـة تدعـم هـذا الافتـراض، فمـن شـبه المؤكـد أن

جزءًا كبيرًا من تمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية الوطنية يذهب لمحاولة سد العجز الناتج عن نقص التمويل المقدم من قبل الجهات الخارجية المانحة التي تدعم مكتب المفوضية في مصر. تزداد صحة هذا الافتراض في ظل ملاحظة قيام العديد من منظمات المجتمع المدني الوطنية بتقديم مساعدات نقدية و/أو عينية لملتمسي اللجوء واللاجئين وأسرهم في كافة ربوع مصر، انطلاقًا من المنظور الخيري و/أو شعورهم بالمسئولية لخدمة المجتمع المحلي، وذلك دون تفضيل الإعلان عن تلك الأنشطة أو القيام بإعداد تقارير عنها[12].

- أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل بالفعل ضمن أنشطتها الأخرى المتعددة في مجال حماية ودعم اللاجئين، بل وأن القليل منها أيضًا له نشاط متخصص ومتميز في هذا السياق، لكنهم جميعًا ما زالوا خارج دائرة اهتمام هيئات الدولة المعنية المانحة من ناحية، ودوائر الشركاء التنفيذيين و/أو التشغيليين لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق اللاجئين في القاهرة من ناحية أخرى.

- كنتيجة لعدم وجود مظلة عامة لتنسيق وتوجيه أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الوطنية العاملة في مجال دعم اللاجئين بمصر، قد تزداد فرص حصول البعض منهم على المساعدات النقدية أو/ والعينية من قبل أكثر من جهة، وهذا الأمر يعني -ببساطة- تقليل فرص البعض الآخر في الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية. وفي سبيل مواجهة ظاهرة عدم العدالة التوزيعية هذه، ولا سيما في ظل عدم قدرة الكثير منهم على التسجيل وتقنين أوضاعهم في مكتب مفوضية اللاجئين، قد يلجأ بعضهم إلى بعض الأساليب غير المشروعة، مثل احتراف التسول أو حتى السرقة وتشكيل بعض العصابات الإجرامية. تكمن الخطورة هنا في أن هذه الأساليب قد تكون سببًا في رفع الحماية القانونية عنهم، بل وتعرضهم للمساءلة من قبل الجهات الحكومية المعنية من ناحية، فضلًا عن كونها قد تؤدي لزيادة تنامي الشعور بالكراهية والعداء تجاههم من قبل بعض المصريين، مما قد يشكل تهديدًا لأمن المجتمع المصري ككل من ناحية أخرى.

- تظهر أيضًا معضلة عدم العدالة التوزيعية في تقديم المساعدات والخدمات لملتمسي اللجوء واللاجئين بتركز أنشطة وخدمات الكثير من الوكالات الأممية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة العاملة بهذا المجال في مناطق جغرافية معينة، دون تحقيق الانتشار المطلوب لتغطية أماكن تواجد هذه الفئات في كل ربوع مصر. فالمراقب لعمل تلك الوكالات والمؤسسات، قد يلاحظ تركيز التواجد والنشاط تحديدًا في نطاق إقليم القاهرة الكبرى، ومدينة الإسكندرية، وبعض محافظات الوجه البحري الرئيسية الأخرى، عند المقارنة مع أغلب محافظات صعيد مصر، وذلك على الرغم من إقامة حوالي 32% من إجمالي أعداد المهاجرين في مصر بتلك المحافظات، بحسب ما جاء في بعض التقديرات الأخيرة لمنظمة الهجرة الدولية[13].

- من الملاحظ أيضًا وجود ندرة في مجالات العمل والأنشطة المساعدة على العودة الطوعية لملتمسي اللجوء واللاجئين ومن هم في وضعية مشابهة إلى بلدانهم الأصلية، أو حتى إعادة توطينهم وإدماجهم في بعض البلدان الأخرى التي لديها العديد من البرامج المخصصة لهذا الأمر. ويبدو أن استمرار النزاعات وعدم الاستقرار في أغلب الدول التي ينتمي إليها معظم اللاجئين في مصر، كان سببًا رئيسيًا في عدم تقديم المساعدة لأولئك الذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم التي تعتبر غير آمنة.

- إلى جانب إشكالية ندرة مراكز الفكر والرأي المتخصصة في دراسات اللجوء والهجرة، وتواجدها في صورة عدد قليل جدًا قد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، قد تجدر الإشارة إلى وجود بعض التحديات والإجراءات البيروقراطية التي تصعب من مهمة إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والمسوحات الكبرى من قبل هذا العدد القليل منها الذي ما زال يعمل في السياق المصري.

توصيات أساسية

بناءً على التقييم السابق لدور المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال دعم ملتمسي اللجوء واللاجئين ومن هم في وضعيات مشابهة بمصر، **ثمة توصيات من أبرزها:**

- **إعادة النظر في نظام تحديد وضع اللاجئين وتسجيلهم لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مصر،** والسماح بوجود دور أكبر لأجهزة ومؤسسات الدولة المعنية في هذا الإطار، وذلك من خلال التفكير في رقمنة كافة إجراءات هذه العمليات بشكل كامل، ضمن باقي الخدمات الإلكترونية التي تقدمها منصة "مصر الرقمية".

- **الإسراع في إصدار مشروع قانون لجوء الأجانب الذي أقرته الحكومة المصرية في يونيو 2023،** ونصّ على ضرورة التزام ملتمسي اللجوء واللاجئين بتوفيق أوضاعهم طبقًا لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية له، وعلى إنشاء لجنة دائمة لشئون اللاجئين لها شخصية اعتبارية، وتتبع رئيس مجلس الوزراء المصري، وتتولى -بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية- كافة أوجه التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وغيرها من المنظمات والجهات الدولية المعنية، وكذلك التنسيق مع كافة الأجهزة والجهات الإدارية المعنية في الدولة المصرية، بهدف ضمان تقديم كافة أوجه الدعم والرعاية والخدمات المطلوبة.

- **تسهيل إجراءات حصول الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية في البلاد على بطاقات إقامة وهوية ممغنطة خاصة بهم،** تصدر من قبل الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية المصرية بشرط وجود مستضيف مصري لهم، مع التفكير في خفض الرسوم والمصروفات الإدارية اللازمة لهذا الإجراء (وفقًا لقرار الحكومة السابق الصادر في أغسطس الماضي بشأن هذا الأمر) من 1000 دولار إلى 500 دولار فقط، مع مد فترة العمل بهذا القرار لسنة على الأقل، وذلك لتشجيع أكبر عدد ممكن على توفيق أوضاعهم وتقنين إقامتهم.

- **يجب أن تُصعّد الدولة المصرية من مناشدتها ومطالبتها لكافة أعضاء المجتمع الدولي والهيئات الدولية المانحة المعنية بتطبيق مبدأ "تقاسم الأعباء" لتخفيف الضغط على الدول المضيفة للاجئين وفقًا للمبادئ التي أقرها إعلان نيويورك عام 2016،** خاصة وأن ميزانيتها تتحمل عبئًا كبيرًا في هذا الصدد نظير تقديم خدمات الصحة لكل طالبي اللجوء واللاجئين على قدم المساواة مع المصريين دون تفرقة [14]، والسماح لأطفال الدول العربية منهم تحديدًا بالالتحاق بالمدارس الحكومية دون تفرقة بينهم وبين المواطنين المصريين، فضلًا عن استفادة جميعهم دون استثناء من كافة أشكال الدعم الذي تقدمه الحكومة لمواطنيها في السلع والخدمات الأساسية.

- **إنشاء اتحاد نوعي للمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال دعم اللاجئين،** بداخل الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مع التأكيد على ضرورة وجود ممثلين عنه في تشكيل "اللجنة الدائمة لشئون اللاجئين" التي أقرها مشروع قانون لجوء الأجانب، لضمان تعزيز كافة عمليات التواصل والتكامل، الأفقية والرأسية على حد سواء، بين كل مستويات الجهات الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في هذا المجال.

- **دعم مشاركة وعمل الروابط والمنظمات التي يُنشئها ويقودها اللاجئون في مصر،** وتشجيعهم على تقنين أوضاعهم وفقًا لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019، سواء تم هذا من خلال نص المادة الخامسة منه التي تسمح لغير المصريين ممن لهم إقامة دائمة أو مؤقتة بالاشتراك في عضوية الجمعيات الأهلية أو مجالس إدارتها بما لا يتجاوز 25% من عدد الأعضاء، أو من خلال نص المادة السادسة التي تعطي الوزير المختص حق الترخيص لأي من الجاليات الأجنبية في مصر بإنشاء جمعية أهلية تُعنَى بشئون أعضائها، بشرط مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

- **زيادة حجم الدعم الموجه لمراكز الفكر والرأي القليلة المعنية بدراسات اللجوء والهجرة في مصر**، والتفكير بجدية في إنشاء مركز بحثي قومي متخصص في هذا النوع من الدراسات، يعمل ضمن منظومة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لكي يساهم في توليد البحوث والمسوحات والتحليلات والمشورة، الموجهة نحو السياسات الخاصة بمعالجة تداعيات تلك الظواهر بالغة التعقيد على كافة الأصعدة.

- **دعوة كافة المنظمات الدولية والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني لتمويل صندوق تعليمي**، يتم إنشاؤه من قبل الحكومة المصرية، لإدارة وتقديم عدد كبير من المنح التي تُخصص لطالبي اللجوء واللاجئين ومن هم في وضعيات مشابهة، في نطاق برنامجها للتعليم الفني 2.0 (Technical Education 2.0)، الذي تم إطلاقه في منتصف عام 2018 بدعم من ثلاثة شركاء تنمية دوليين، هم: دولة ألمانيا، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية. وذلك بهدف تطوير المهارات المهنية والفنية لهؤلاء بما يتناسب مع احتياجات أسواق العمل من ناحية، وزيادة فرص قبولهم في برامج إعادة التوطين والإدماج بالبلدان التي تسمح بهذا الأمر من ناحية أخرى.

ختامًـــا، يبقى التأكيد على أن عمليات التشبيك والشراكة بين كل المنظمات الدولية المعنية، وكافة أطياف مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال دعم طالبي اللجوء واللاجئين بمصر؛ تُعتبر اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى، نظرًا للزيادة المضطردة في أعدادهم، وتدهور أوضاع الكثير منهم، بل وعدم قدرة أغلبهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية نتيجةً لاستمرار الصراعات بها. والحقيقة أن هذا الوضع المتأزم يتطلب تعزيز التعاون من أجل معالجة التحديات الحالية، وكذلك إعداد التخطيط الجيد لسيناريوهات ما بعد انتهاء تلك الصراعات.

ولا شك أن نجاح الحلول المقترحة في هذا السياق، سيعتمد -في جزء كبير منه- على ضرورة انطلاقها من المبادئ التي أقرها الميثاق العالمي بشأن اللاجئين عام 2018 حول معايير "تقاسم المسئوليات" بشكل أكثر إنصافًا، مع إدراك حقيقة أنه لا يمكن الوصول إلى حل مستدامٍ لأوضاع اللاجئين من دون تعاون دولي حقيقي، يضمن أولًا حصول المجتمعات المُضيفة على الدعم الذي يحتاجون إليه، حتى يتمكن اللاجئون من عيش حياة كريمة مثمرة.

المصـــــادر

1. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، تقرير عن الجهود الوطنية لاستضافة اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بمناسبة يوم اللاجئ العالمي (20 يونيو)، 17 يونيو 2020، ص 3.

2. UNHCR-Egypt, Fact sheet, January 2024, p. 1.

3. منظمة الهجرة الدولية، أعداد المهاجرين في مصر، يوليو 2022، ص 2.

4. لمزيد من التفصيل، انظر: منصة اللاجئين في مصر، محرومون من الوصول إلى الخدمات ومعرّضون للخطر: تقرير حالة عن مشاكل نظام خدمات التسجيل بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بمصر، القاهرة، 30 يناير 2024.

5. لمزيد من التفصيل حول هذه الأنشطة، انظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، الخدمات المقدمة للاجئين وملتمسي اللجوء في القاهرة الكبرى، ديسمبر 2023.

6. بدأت منصة اللاجئين في مصر أنشطتها في أواخر عام ٢٠١٩، ثم لاحقًا توسع وتطور عملها ليشمل مناطق متعددة منها شمال وشرق أفريقيا ودول البحر الأبيض المتوسط وشمال وشرق آسيا وأوروبا وبعض المناطق الأخرى، ويتم إدارة العمل في هذه المنصة من خلال طيف واسع من المدافعين عن حقوق الإنسان من شباب المحامين والباحثين والتقنيين وغيرهم من المتطوعين المصريين وغير المصريين.

7. Sonia Ben Ali, "The importance of Refugee Led Organisations to effective refugee responses", White paper - Global Compact, available at the following link: https://n9.cl/hssq3

8. أيمن زهري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم اللاجئين: حالة مصر"، آفاق اجتماعية، العدد (3)، مايو 2022، ص 5.

9. لمزيد من التفصيل حول أنشطة ومشاريع هذه المؤسسة في تلك المجالات، يمكن الرجوع إلى موقعها الإلكتروني على الرابط التالي: https://n9.cl/91skm

10. بارستو هاسوري، "في رثاء مدافعة شرسة عن حقوق اللاجئين"، الفنار للإعلام، 17 يوليو 2018، متوافر على الرابط التالي: https://n9.cl/h9qt4

11. UNHCR-Egypt, Fact sheet, January 2024, p. 1.

12. أيمن زهري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم اللاجئين: حالة مصر"، آفاق اجتماعية، العدد (3)، مايو 2022، ص 3.

13. منظمة الهجرة الدولية، أعداد المهاجرين في مصر، يوليو 2022، ص 3.

14. حيث نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2018 الخاص بالتأمين الصحي الشامل على أن تشمل منظومته الأجانب واللاجئين المقيمين في مصر، بالإضافة إلى شمولهم في الحملات الصحية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومنها حملة "100 مليون صحة" لاكتشاف وعلاج فيروس سي، وحملة مكافحة شلل الأطفال، وحملة الكشف عن السنة وفقر الدم ومرض التقزم بين طلاب المدارس الابتدائية.

مؤشرات أساسية حول ملف اللاجئين في مصر

يفر الملايين من الأشخاص سنويًا من أوطانهم بسبب ظروف قسرية تجعل من بقائهم أمرًا مستحيلًا أو خطيرًا؛ بحثًا عن الأمان والحماية من الاضطهاد والعنف، لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، أو لاندلاع نزاعات مسلحة تمثل خطرًا داهمًا على المدنيين. وتعتبر مصر واحدة من الدول المستقبلة لآلاف اللاجئين نتيجة الاشتعال المستعر لبؤر الصراع في الجوار الإقليمي. وفيما يلي نلقي مزيدًا من الضوء حول أبرز المؤشرات عن أعداد المهاجرين قسريًا واللاجئين بمصر وحول العالم.

هبة زين
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء لمصر من 62 دولة والمسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (الأعداد بالألف) *

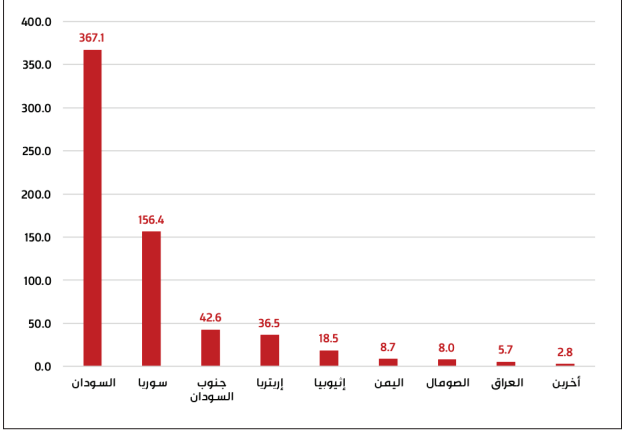

* الأعداد المسجلة حتى 30 مايو 2024.

أعداد المسجلين كلاجئين أو طالبي لجوء بمصر إجمالاً خلال عام 2024*

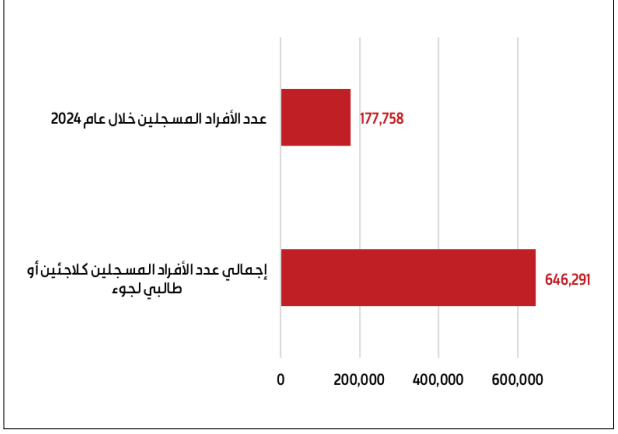

* الأعداد المسجلة حتى 30 مايو 2024.

إجمالي أعداد الأسر والأفراد المسجلين كلاجئين بمصر وفقًا لجنسية اللاجئ**

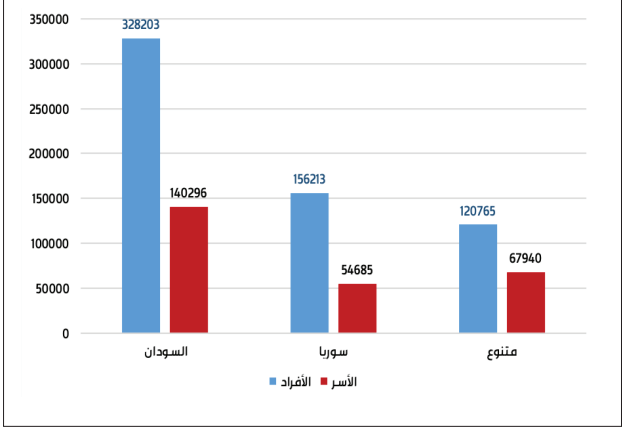

**الأعداد المسجلة حتى 30 إبريل 2024.

التوزيع النسبي لأعداد اللاجئين والمسجلين بمصر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين وفقًا للنوع

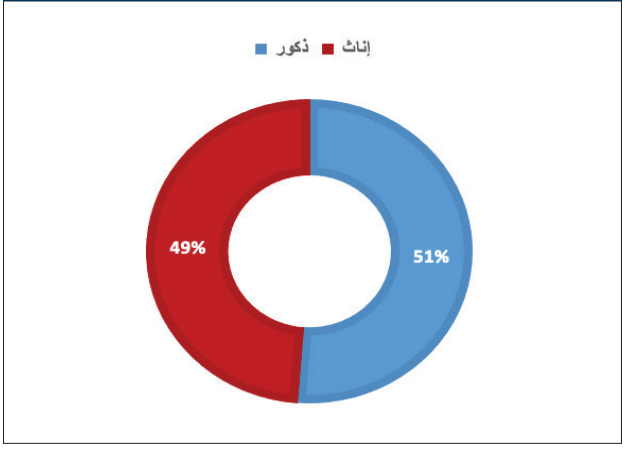

* الأعداد المسجلة حتى 30 مايو 2024.

التوزيع العمري للاجئين المسجلين بمصر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (الأعداد بالألف)

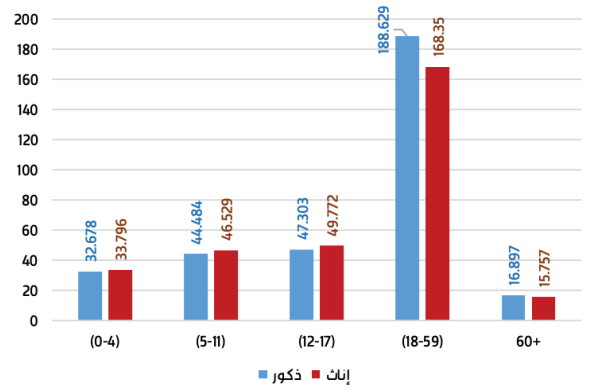

التوزيع الجغرافي للاجئين المسجلين بمصر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

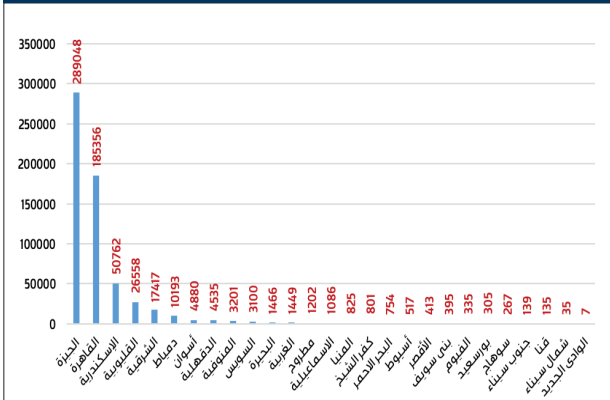

توزيع المهجرين قسرًا حول العالم وفقًا لطبيعة الجهة الراعية بنهاية عام 2022 (الأعداد بالمليون)

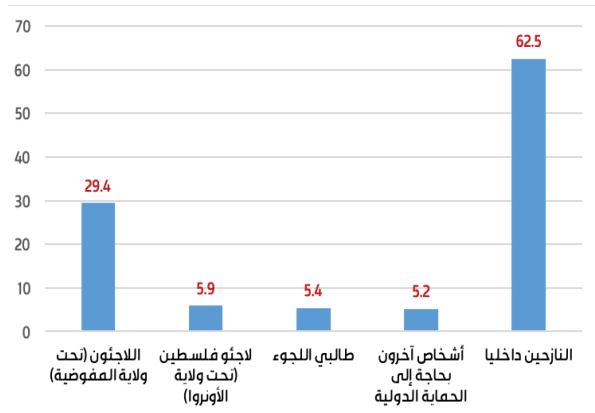

تصنيف الدول المستضيفة للاجئين حول العالم وفقًا لمستوى الدخل عام 2023

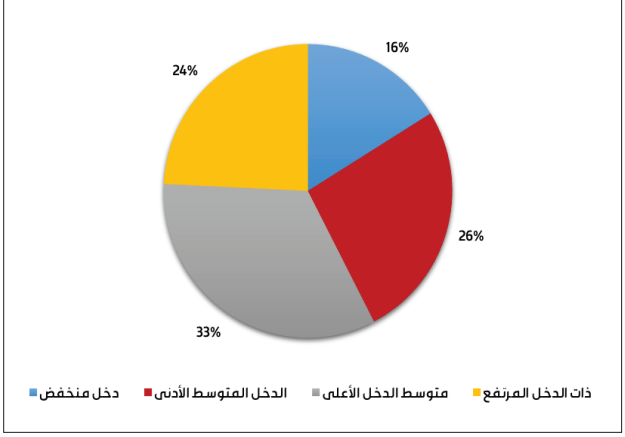

توزيع اللاجئين والنازحين وطالبي اللجوء حول العالم عام 2023 (الأعداد بالمليون)

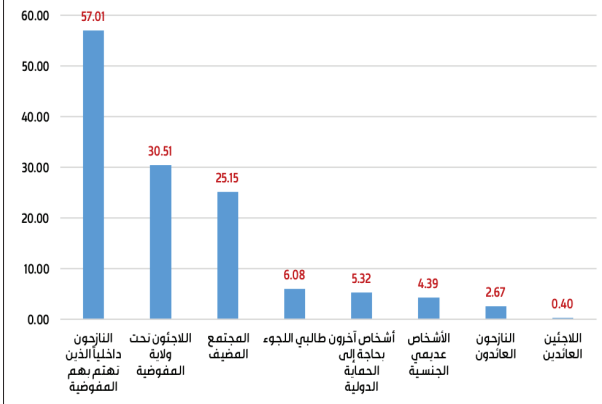

تطور أعداد اللاجئين المسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (1951-2023) (الأعداد بالمليون)

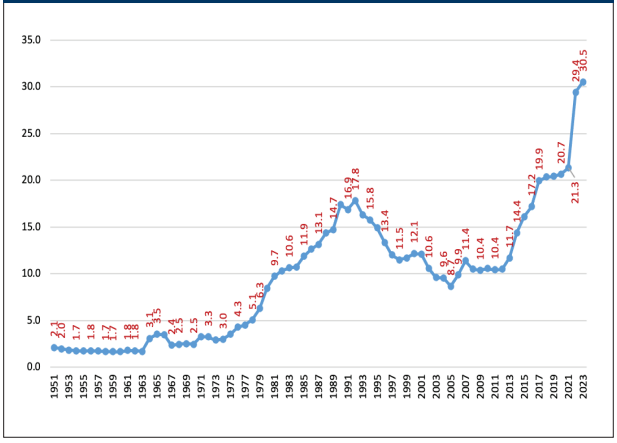

تطور أعداد النازحين السودانيين إثر الأزمة الأخيرة المسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بدول الجوار

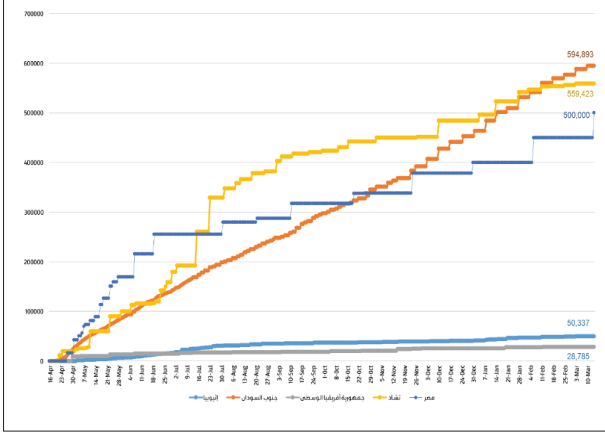

أعداد السودانيين النازحين المسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بدول الجوار (الأعداد بالألف)***

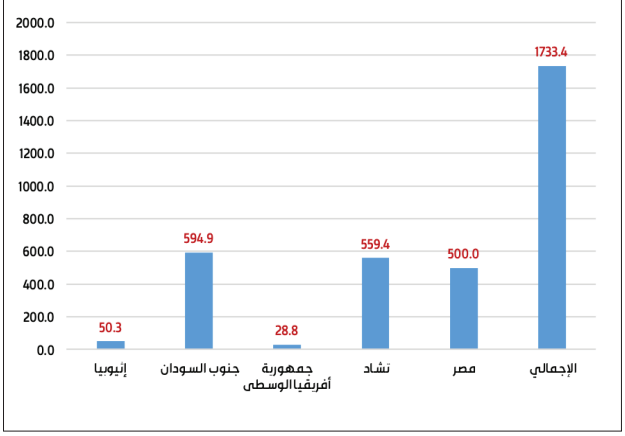

**الأعداد المسجلة حتى 14 مارس 2024.

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

أعداد السوريين النازحين إلى دول الجوار المسجلين مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بدول الجوار (الأعداد بالمليون)

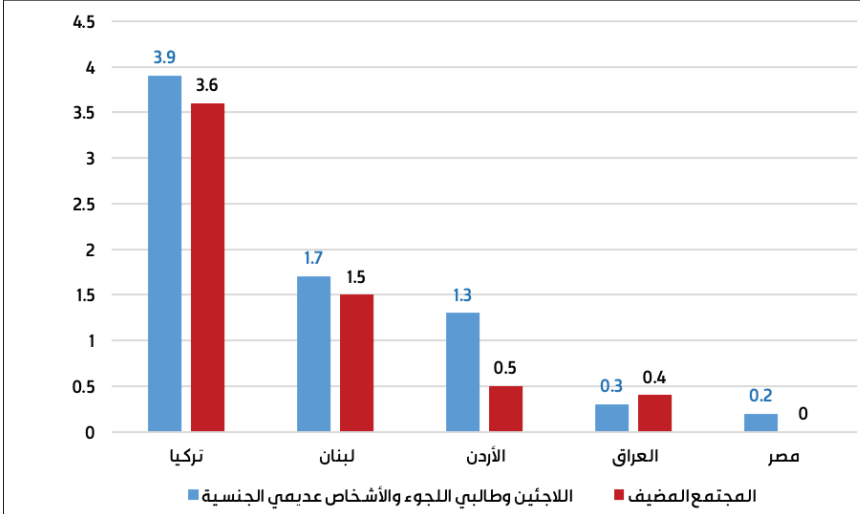

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر
www.ecss.com.eg

ecsstudies

الهاتف: 20226905861+ 2+0226905862 2+0226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg